المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 شباط 2024
No.12 Feb 2024

سياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية 1994-2002 "دراسة تاريخية"

المدرس الدكتورة امنة سعدون عباس
جامعة القادسية/ كلية التربية- قسم التاريخ
Amenah.s.abbas@qu.edu.iq

الملخص

تناقش هذه الدراسة سياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية خلال المدة 1994-2002، وتحدد الأهداف والتوجهات التي اتخذتها في مواجهة هذه الظاهرة، دفعت الباحثة الى تحديد الموقع الجغرافي لجنوب افريقيا، والتركيبة الاجتماعية لسكانها، واقتصادها، ثم التطرق الى اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية وتاريخها، ثم انتقلت الدراسة الى السياسة البريطانية تجاهها، والاجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد الاستقلال، ثم تتبعت التطورات السياسية، وسياستها تجاه الهجرة خلال المدة المحددة، كما اوضحت ايضاً اثار الهجرة على البلاد، وتأثير سياسة الدولة على المهاجرين، وترحيل الاجانب، والتعصب الاجتماعي، لتختتم الدراسة ادارة امن الحدود في جنوب افريقيا، ومن اهم نتائج الدراسة ان سياسة جنوب أفريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية كانت تقوم على التوازن بين الأمن القومي وحقوق المهاجرين. وعلى الرغم من ان لديها بعض نقاط الضعف، ومع ذلك، يجب أن يظل التركيز على تحسين الوعي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز حقوق المهاجرين.

الكلمات المفتاحية: جنوب افريقيا، الهجرة غير الشرعية، سياسة جنوب افريقيا.

South Africa's policy towards illegal immigration 1994-2002 "Historical Study"

Lecturer Dr.Amenah Saadoun Abbas
Al-Qadisiyah University/College of Education – Department of History
Amenah.s.abbas@qu.edu.iq

Abstract

This study discusses South Africa's policy towards illegal immigration during the period 1994-2002, and identifies the goals and directions it took in confronting this phenomenon. It prompted the researcher to determine the geographical location of South Africa, the social composition of its population, and its economy, then address the causes and motives of illegal immigration and its history. The study then moved to British policy towards it, and the measures taken by the government after independence, then it traced political developments and its policy towards immigration during the specified period. It also explained the effects of immigration on the country, the impact of state policy on immigrants, the deportation of foreigners, and social intolerance, to conclude the study. Border Security Administration in South Africa. One of the most important results of the study is that South Africa's policy towards illegal immigration was based on a balance between national security and immigrants' rights. Although it has some weaknesses, however, the focus must remain on improving awareness and

strengthening regional and international cooperation to combat illegal migration and promote the rights of migrants.

Keywords: South Africa, illegal immigration, South African policy .

المقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول في العصر الحديث، ويتطلب منها تبني سياسات واستراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة، وتعتبر جنوب أفريقيا من اكثر الدول جذباً للمهاجرين غير الشرعيين في القارة الأفريقية، يرجع ذلك إلى عوامل عديدة، من بينها الاستقرار النسبي الذي تشهده البلاد، والفرص الاقتصادية المتاحة، خاصة بعد تحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا عام 1994 بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، وقد اثر هذا التغيير السياسي المهم بشكل كبير على السياسات المتبعة في البلاد، بما في ذلك سياسة الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك ، تشكل الهجرة غير الشرعية تحدياً كبيراً لسلطات جنوب أفريقيا في مراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. تعد سياسة جنوب أفريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية خلال المدة من عام 1994 - 2002 موضوعاً هاماً يستحق الدراسة .

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث في معرفة المبررات التي دفعت الباحثة الى كتابته وهي:-

- تساهم هذه الدراسة في توسيع فهمنا لسياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية في المدة المحددة.
- تقدم الدراسة نظرة متعمقة للأهداف والتوجهات التي اتخذتها جنوب افريقيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- ان فهم العوامل التي اثرت على تنفيذ هذه السياسات يمكن ان يساعد في تحسين السياسات المستقبلية وتعزيز الجهود الرامية الى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

اشكالية الدراسة: تكمن مشكلة البحث في ان الباحثة طرحت بعض الالتباسات منها:

- ما هي أهم التحولات في سياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية خلال المدة المحددة؟
- ما هو الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تشكيل سياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة ؟
- ما هي العوامل التي أثرت في تطور سياسة جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية ؟
- ما هي التحديات والتبعات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها جنوب افريقيا نتيجة تطبيق سياسة الهجرة غير الشرعية ؟

منهجية البحث: من اجل الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على اكثر من منهج، تم اعتماد المنهج التاريخي لمعرفة وتتبع الجذور التاريخية لموضوع الدراسة، كما اعتمد المنهج التحليلي لتوضيح الكثير من الغموض والاسئلة التي تضمنتها الدراسة تارة، والاجابة عنها تارة اخرى، والمنهج الوصفي للوقوف على اعطاء صورة وصفية لظروف موضوع الدراسة وتقرير حالته كما هي في الواقع.

هيكلية البحث: قسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ونتائج وتوصيات، وهي:-

- المبحث الاول: مقدمة جغرافية وتاريخية عن جنوب افريقيا.
- المبحث الثاني: الاسباب والدوافع للهجرة غير الشرعية الى جنوب افريقيا.
- المبحث الثالث: سياسة جمهورية جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية 1994-2002

المبحث الاول: مقدمة جغرافية وتاريخية عن جنوب افريقيا

اولاً: الموقع الجغرافي

تقع جمهورية جنوب افريقيا في اقصى الجزء الجنوبي من افريقيا. تحدها من الشمال الغربي ناميبيا، ومن الشمال تسوانا وروديسيا (زيمبابوي حالياً)، وموزنبيق من الشمال الشرقي [1]، وتطل على المحيط الهندي شرقاً وجنوباً، وعلى المحيط الاطلسي غرباً [2]، تسيطر على طريق "راس الرجاء الصالح" الذي يشترك مع قناة السويس مع ميزة مهمة وفريدة من نوعها يربط الشرق بالغرب، وتمر من جنوبها ناقلات النفط العملاقة المتجهة الى الدول الصناعية في اوروبا والامريكيتين مروراً بجنوبها [3] ، تبلغ مساحتها 1,221,040 كم^2، يقسم البلاد الى اربعة مناطق مميزة: الهضبة الداخلية، منحدرات الهضبة الشرقية، حزام كيب فولد ومنحدرات الهضبة الغربية [4]، مدينة بريتوريا هي العاصمة الادارية، في حين مدينة كيب تاون هي المركز التشريعي للبلاد، ومدينة بلومفونتين هي المركز القضائي، تنقسم جنوب افريقيا الى تسع مقاطعات هي: (كيب الشرقية، الولاية الحرة، غوتنغ، كوازولو، ناتل، ليمبوبو، مبمالانجا، الكيب الشمالية، الكيب الغربية) [5]، ويبلغ عدد سكانها 51.8 مليون نسمة عام 2011 [6]، انها دولة ذات دخل اعلى ولديها بيئة سياسية مستقرة نسبياً [7] .

ثانياً: التركيبة السكانية

يتكون مجتمع جنوب افريقيا وبسبب الظروف التاريخية والجغرافية لمجموعات مختلفة في اصولها، وثقافاتها، والوانها والاديان، والتي تنحدر الى الافريقية والاوربية والهندية، بالإضافة الى مكون الملونين الذي جاء نتيجة اختلاط الجماعات العرقية فيما بينها، وكل مجموعة عرقية تحاول ان تكون مرتبطة بالمجتمع الذي انحدرت منه، وبالتالي فان مجتمع جنوب افريقيا مثل بيئة صالحة لنمو الفكرة العنصرية وممارستها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لاحقاً [8] ، لذلك ينقسم مجتمع جنوب افريقيا على النحو الاتي:

اولاً: الافارقة ، وهم السكان الاصليون في البلاد، هم الغالبية العظمى من السكان، وهم بدورهم ينقسمون الى (البشمن)، انهم اقدم سكان منطقة جنوب افريقيا، وقد اطلق عليهم عدة اسماء ومنها (البشمن، توا، السوثو، سان)، وكان عددهم عام 1980 حوالي 10000 نسمة، اما (الهوتنتوت) فانهم من نسب البشمن ويطلقون على انفسهم اسم (الخوي خوان) وتعني اسياد الرجال [9] .

ثانياً: الاوربيون البيض، وهم مجموعتان: الاولى (الافريكانيون) ويطلق عليهم اسم البوير [10] ،وهم من اصل هولندي، فرنسي والماني، ويمثلون اكثر من نصف السكان البيض، الثانية (المتحدثون الانجليزية)، وهم اقلية بالنسبة للمجموعة الافريكانيين [11].

ثالثاً: الاسيويون، ومعظمهم من الهنود والماليزيين، وتوافدوا الى جنوب افريقيا، وخاصة الى منطقة ناتال في عام 1860، عندما احضرهم البريطانيون الى العمل في صناعة القصب، ومزارع الشاي، والعمل في انشاء سكة الحديد، كما استخدموهم كموظفين وكتاب بسبب معرفتهم باللغة الانجليزية[12].

رابعاً: الملونون وهم نتيجة زواج الأوربيين من النساء الافريقيات، وكان هذا شائعاً في بداية الاستيطان لان معظم الهجرات الاوربية كانت من الذكور[13] ، ويتركز الملونون في كيب الغربية ، بلغت نسبة المجموعات العرقية لعام 1990، الافارقة 73.8%، الاوربيون 14.4%، الملونون 9%، الاسيويون 2.8% [14].

ويشير إحصاء عام 1960 الى انه من بين سكان جنوب أفريقيا فئتان: الأولى: مواطني البلدان البيضاء، الذين بلغ عددهم 147 ألفاً، وأكبر فئة منهم البريطانيون الذين يبلغ عددهم 57 ألفاً، يليه الهولنديون 25 ألفاً، ثم الألمان 16 ألف، والإيطاليون عشرة آلاف، ثم البرتغاليون واليونانيون والأمريكيون. الفئة الثانية: المواطنون الذين ولدوا خارج البلاد. وبلغ عددهم 930 ألف، ثلثاهم من الأفارقة. أكبر مجموعة استقرت في البلاد كانت 196.000 من لوستو، ثم 160.000 من موزمبيق، 108.000 من مالاوي وروديسيا، 60.000 من

بوتسوانا، 10.000 من أنغولا، وغيرها. هذا من سوازيلاند وتنزانيا وجنوب غرب أفريقيا، والثلث المتبقي يتكون من 267 ألف أوروبي، معظمهم من بريطانيا 136 ألفاً، وهولندا 30 ألفاً، وألمانيا 26 ألفاً، إلى جانب 24 ألف من اسيا [15]

يشير إحصاء عام 1960 إلى أن سكان جنوب أفريقيا ينقسمون من حيث الدين إلى أربع فئات: الفئة الأولى، وهي الأغلبية، وتتألف من المسيحيين من جميع المجموعات والطوائف، ويبلغ عددهم 11.6 مليون نسمة، يليهم 3.8 مليون ينتمون إلى مختلف الطوائف الديانات والمعتقدات الوثنية، يليها المسلمون وعددهم. 192.000 الف، 116.000 يهودي، ويسيطرون على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية هناك[16].

اللغة: اكثر من 60% من السكان البيض يستخدمون اللغة (الافريكانية) كلغة وطنية، في حين ان اولئك الذين يتحدثون اللغة الانكليزية لا يتجاوزون 36% من اجمالي السكان، على الرغم ان 70% من السكان البيض هم في الاساس من اصل انكليزي، في حين ان 4% الباقين من البيض، فيتألفون من سكان يتحدث الالمانية والهولندية واليديش (اليهودية) واليونانية [17] .

ثالثاً: اقتصاد جنوب افريقيا

تعد جنوب افريقيا احدى الدول الغنية بالموارد الاقتصادية في القارة. تعتبر الزراعة حرفة هامة في جنوب أفريقيا، وذلك لكثرة المقومات الزراعية، وهي غنية بالموارد المائية الكافية في عدد كبير من مناطقها وعلى راسها نهر اورانج، ونهر ليم بوبو، ويتم استغلال مياههم في مجال الري. بالإضافة الى تربتها الخصبة، أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية، فتعتبر الذرة من المحاصيل الغذائية الرئيسية لسكان أفريقيا، كما أنها المحصول الزراعي الأساسي. وينتج اتحاد جنوب أفريقيا حوالي (3) ملايين طن من الذرة سنوياً، أي حوالي عشرة أضعاف ما كان ينتج قبل خمسين عاماً من هذا المحصول ، بالإضافة إلى زراعة القمح وقصب السكر في المناطق الساحلية لولاية ناتال، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة إلى أكثر من 600 ألف فدان، بالإضافة إلى المحاصيل ذات الطبيعة الإنتاجية كالتبغ والقطن و الكروم و الموز... الخ [18] .

ويزرع القمح والذرة وقصب السكر والتفاح والكمثرى والخوخ والمشمش والجوافة والقطن والتبغ في المزارع الأوروبية، في حين تعتمد المزارع الأفريقية في المعازل على الأساليب التقليدية. تقوم النساء بزراعة الأرض، وأهم محاصيلها الذرة والبطاطس. يعمل معظم الرجال خارج المعازل [19] في المناجم أو المصانع، وتزيد الهجرة من الصعوبات التي تواجه أي محاولة لتحسين أو تطوير الزراعة في المعازل، لأن المدن والمناجم تستوعب العناصر الشابة ولا يبقى فيها سوى كبار السن والنساء[20]

تلعب الماشية والأغنام دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية في جنوب إفريقيا. وتمتلك الدولة 12 مليون رأس من الأبقار، و38 مليون رأس من الضأن، بالإضافة إلى ما يقرب من خمسة ملايين رأس من الماعز. وبالإضافة إلى الماشية والأغنام، تشتهر جنوب أفريقيا بتربية النعام بسبب الريش الذي يستخدم في سوق الأزياء النسائية [21] (في منطقة كيب). وتوجد الكثير من تربية الماشية والأغنام التي يزود سكان المدن بمنتجاتها[22]. بلغت الثروة الحيوانية للاتحاد عام 1988 (11,820,000) راس من الماشية، (29,800,000) من الضأن، (6,840,000) من الماعز[23] ، وبالإضافة إلى الصوف الذي ساهم في بعض السنوات بنحو 25% من إجمالي قيمة الصادرات التجارية. يتم تربية الأغنام للحصول على صوفها، حيث يوجد 60% من إجمالي الأغنام في مقاطعة كيب، و20% برتقالية و10% في ترانسفال و5% في ناتال، وتشتهر ايضاً بتربية الماشية من الأبقار والتي كان من أكثر الحيوانات انتشاراً في اتحاد جنوب أفريقيا منذ بداية الاستعمار الأوروبي [24] .

تنتج الصناعة جميع السلع والمعدات التي تحتاجها البلاد، مثل الملابس، المنسوجات، المعادن، السيارات، المواد الكيميائية، معدات النقل، الحديد والصلب، المنتجات الورقية، استخراج البترول، مصانع الاسمدة، مصانع الاحذية، انتاج لب الخشب، صناعة الورق، والمنظفات وصناعة الاغذية وما الى ذلك، وتتركز معظم المصانع في كيب تاون وجوهانسبرغ ودوربان بريتوريا وغيرها من الصناعات [25] ، تعد منطقة كيب مركزاً للصناعات الغذائية، بما في ذلك تعليب الفاكهة وتجفيفها، وصناعة النبيذ، وتصنيع مستخلصات الألبان، ودباغة الجلود، والمنسوجات الصوفية. تتبع البلاد بعناية أساليب التكنولوجيا العلمية الحديثة. من خلال تطوير شبكة كبيرة من الطرق والسكك الحديدية، لتغذية المدن المجاورة والأسواق المحلية، فضلا عن نشاط الموانئ التجارية، مما وضع دولة جنوب أفريقيا على مستوى اقتصادي متميز أفريقياً ودولياً. تحتوي على ميناء كيب تون المتصل بالداخل من خلال شبكة متطورة من الطرق والسكك الحديدية. وهو الميناء الرئيسي في جنوب أفريقيا ويرتبط بشكل جيد بالعالم الخارجي من خلال شبكة ضخمة من طرق الشحن. وبالإضافة إلى شركات الطيران [26] .

على سبيل المثال، بلغت قيمة الواردات خلال عام 1967 2.6 مليار دولار، وشملت المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والدهون الحيوانية والنباتية والمصانع والآلات والمواد الكيميائية والمواد الأولية والمواد المعدنية. أما الصادرات فقد بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار. وكانت الدول المستوردة هي بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا واليابان. إيطاليا والدول المصدرة لها هي بريطانيا واليابان والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا [27] .

جنوب أفريقيا هي واحدة من دول التعدين الرئيسية في العالم. وهي غنية بالثروات المعدنية المتنوعة وهي منتج رئيسي للذهب والفحم والكرومات والنحاس والماس وخام الحديد والمنغنيز والفوسفات والبلاتين واليورانيوم والفناديوم. تم اكتشاف الماس عام 1876 على ضفاف نهر أورانج. تم اكتشاف الذهب عام 1886 بالقرب من مدينة جوهانسبرغ في جمهورية أورانج الحرة، ومنذ اكتشاف الذهب نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، لعب دوراً مهماً في تنمية البلاد. وقد ساهم إنتاج الذهب في زيادة دخل البلاد وجلب استثمارات أجنبية ضخمة [28] ، ويعمل في مناجم الذهب والفحم 360 الف افريقي من اجمالي نصف مليون عامل في المناجم [29]، معظمهم افارقة في عام 1965 [30] ، بالإضافة إلى معادن أخرى، إذ تشير الإحصائيات الحالية إلى اكتشاف مناجم جديدة للفحم في هذا الجزء من القارة والذي يحتوي على 1% فقط من إجمالي احتياطيات الفحم الموجودة في بقية أنحاء القارة. كما أشارت نفس الإحصائيات إلى أن نحو 90% من إجمالي احتياطيات القارة من الفحم موجود في اتحاد جنوب أفريقيا، فيما يأتي النحاس في المرتبة الثانية بعد الذهب والماس والفحم من حيث قيمة الإنتاج في الاتحاد. يأتي ثلثا الإنتاج من مقاطعة كيب، بينما يأتي الباقي من ترانسفال [31] .

لذلك يرتبط النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا ارتباطاً وثيقاً بقطاعي المعادن والزراعة، على الرغم من ان الصناعة التحويلية تلعب ايضاً دوراً مهماً للغاية، الا ان النمو الاقتصادي ظل متقلباً على مر السنين بسبب عوامل مختلفة. على سبيل المثال، حققت البلاد في الستينات واوائل السبعينات من القرن الماضي نمواً اقتصادياً كبيراً بفضل التحسينات الكبيرة التي تم اجراؤها في قطاعي التصنيع والزراعة. ومع ذلك، تباطا النمو الاقتصادي في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات، وهو ما يرجع جزئيا الى انخفاض عائدات الذهب، فضلا عن ارتفاع اسعار الواردات. وبشكل عام، شهدت البلاد نمواً طفيفاً، اعتباراً من عام 1993، وتعزز هذا الاتجاه في عام 1994، وحافظ النمو الاقتصادي على اتجاه ايجابي بعد ذلك حتى عام 2012 [32] .

المبحث الثاني: الاسباب والدوافع للهجرة غير الشرعية الى جنوب افريقيا

الهجرة ظاهرة قديمة تمتد إلى الفترات الأولى من تاريخ البشرية، لقد انتقل الإنسان من مكان إلى آخر على مر العصور لأسباب عديدة، تعكس معظم الحركات البشرية رغبة الإنسان في مغادرة مكان يصعب العيش فيه إلى مناطق أخرى يعتقد أنه يستطيع العيش فيها بشكل أفضل، ولا يقتصر هذا على الهجرة الدولية بل يمتد إلى الهجرات المحلية، مثل انتقال اليد العاملة من منطقة إلى أخرى بحثاً عن لقمة العيش، أو انتقال سكان الريف للعيش في المدن [33] ،إن انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر أمر خطير في جنوب أفريقيا والعالم، تشير تقارير الأمم المتحدة لعام 2019 إلى أن عدد المهاجرين الدوليين على مستوى العالم قد وصل إلى ما يقدر بنحو 272 مليونا. أما جنوب أفريقيا خلال المدة 2016-2021، فتشهد أكبر تدفق للمهاجرين بنحو 1,048,440 و311,004 على التوالي، على الرغم من أن الناس يهاجرون لعدد من الأسباب، إلا أنهم يهاجرون سعياً وراء نوعية الحياة، وهو ما يُنظر إليه على أنه السبب الأكثر شيوعاً للهجرة إلى بلدان مختلفة [34] .

اولاً: تقسم الهجرة الى قسمين :

1-الهجرة القانونية أو الشرعية: والتي ينتقل فيها الأفراد من دولة إلى أخرى وفق الإجراءات القانونية المقررة؛ تأشيرات الدخول وبطاقات الإقامة الممنوحة من سلطات الهجرة والجوازات المختصة.

2-- الهجرة غير الشرعية: هي التنقل الذي يقوم به الأفراد من دولة إلى أخرى دون امتلاك التراخيص والتأشيرات القانونية اللازمة. ويتم ذلك عن طريق الدخول عن طريق البر أو البحر أو عن طريق الدخول التسلسلي إلى أراضي دولة أخرى باستخدام وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة. وقد يشمل ذلك أيضاً المهاجرين الذين يدخلون البلدان بشكل قانوني، من خلال القنوات الرسمية، ولكنهم يصبحون غير قانونيين لأنهم تجاوزوا مدة تأشيراتهم [35].

ثانياً: اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الناس إلى اتخاذ قرار الهجرة وترك بلدانهم، وهذا يشمل جميع أنواع الهجرة سواء كانت طوعية أو قسرية، وكذلك التنقلات المؤقتة والدائمة [36] ، وهي كالاتي:

ا-الاسباب الاقتصادية

احد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية هو التفاوت في المستوى الاقتصادي بين ما يسمى بالدول الطاردة والدول المستقبلة. ويرجع سبب هذا التفاوت إلى أن وتيرة التنمية في الدول الطاردة تسير ببطء شديد، كما هو الحال في الدول المستقبلة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على الوضع. ومن الواضح أن الدول التي تشهد هجرة غير شرعية تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وتعاني من البطالة الشديدة. مما يؤثر على شريحة كبيرة من السكان وخاصة الشباب وذوي المؤهلات الجامعية، يعمل العديد من شباب جنوب أفريقيا إما في القطاع الرسمي أو في وظائف منخفضة الأجر في ظل ظروف صعبة [37] ، وبما ان المهاجرين غير قادرين على دفع ثمن وثائق سفرهم، فان القيود المالية تجبرهم على مغادرة بلدانهم الاصلية بشكل غير قانوني ويدخلون الى جنوب افريقيا بشكل غير قانوني، على سبيل المثال، لا يمتلك المهاجرين غير الشرعيين الزيمبابويين القدرة المالية للحصول على جوازات السفر، وحتى لو كان لديهم جوازات سفر، فانهم لا يملكون المال لتقديم طلب للحصول على تأشيرات، وبالتالي يدخلون البلاد على نحو غير قانوني، يستفيدون ايضاً من الضوابط الحدودية التي يسهل اختراقها في جنوب افريقيا لان الهجرة غير الشرعية ارخص بكثير من الهجرة القانونية [38] .

ب-الاسباب السياسية

اعتبرت الأسباب السياسية والأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث خاطرت أعداد كبيرة من الشباب بحياتهم وتركوا منازلهم وأسرهم بحثاً عن ظروف معيشية أفضل. ورغم أن الأسباب السياسية تعد من أكثر العوامل الدافعة للهجرة، إلا أنها لا تتعلق فقط بالظروف التي تعيشها الدول المصدرة ، بل تمتد إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تشجيع الهجرة إليها. تعد الحروب والصراعات الداخلية في جنوب أفريقيا الناتجة عن الصراعات العرقية أو الأيديولوجية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب من الأسباب التي تجبر الأفراد على الانتقال من المناطق الآمنة إلى مناطق أكثر أماناً، وهو ما يسمى بالهجرة القسرية أو اللجوء السياسي [39].

بمجرد وصول المهاجر الى جنوب افريقيا يسمح له بالاندماج في المجتمعات المحلية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، يمكن اعتبار ذلك عاملاً مساهماً في تدفق المهاجرين غير الشرعيين الى جنوب افريقيا، لان طالبي اللجوء لا يملكون وثائق تسمح لهم بالاندماج، لذلك، ولان قانون اللاجئين رقم 130 لعام 1998 لا يسمح للاجئين بالاندماج، والبقاء في اماكن سرية، فانه يسمح لهم بالاندماج في المجتمع وهذا يمثل تحديا حيث لا يوجد نظام يراقب حركة اللاجئين بمجرد اندماجهم [40]

ولا تزال القارة تعاني من صراعات ذات طابع سياسي، مثل النزاعات الحدودية، وهي حدود خارجية مصطنعة وباردة أنشأتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين أعقبا مؤتمر برلين عام 1884. غياب الديمقراطية كنظام حكم، وعدم قدرة النظام على بناء صيغ الحكم الرشيد، ومحدودية حصة الشباب من ممارسة الديمقراطية، ان الافتقار الى الاحساس بالحضور السياسي الفعال يولد الإحباط، ويعتبر الشعور بالتهميش الذي تتخذه الهجرة غير الشرعية أحد أكثر أشكالها تعبيراً. وتشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي، وفقدان حرية التعبير والديمقراطية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي [41]

ج-الاسباب الاجتماعية

تتم الهجرة في منطقتين مختلفتين ديمغرافيا. الأول يتحدد بزيادة عدد السكان إلى درجة عدم القدرة على تلبية الطلب الوطني على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... والثاني يتحدد بانخفاض عدد السكان، وخاصة نسبة الشباب. إحدى العواقب الأولى للانفجار الديموغرافي هي مشكلة البطالة. إذا رأى العامل الفرد أن انخفاض الدخل يعد مبرر كاف للهجرة من أجل رفع دخله. يعتقد العاطل عن العمل أن مبرراته أكثر من كافية. ولذلك تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل. وتتزايد معدلات البطالة بشكل حاد في العالم الثالث، بما في ذلك أفريقيا بشكل عام، وهي من أعلى المعدلات. البطالة في دول العالم: سجل معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفاعاً طفيفاً في المدة ما بين عامي 1996 و2000، حيث ارتفع من 9.2% إلى 9.8%، على الرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً قدره 3.9%، وباعتباره النتيجة الضمنية: تؤدي البطالة إلى انخفاض مستويات المعيشة، مما يؤدي إلى ازمة السكن [42].

د-الاسباب البيئية

تعاني القارة الإفريقية من العديد من المشاكل البيئية التي تبدد رغبة مواطنيها في الاستقرار. ومع وجود الجفاف الذي يتصحر الأراضي ويقلل الغذاء ويسبب مجاعات مدمرة، أو وجود فيضانات مدمرة تغرق المنازل والشوارع والمحاصيل، وعدم وجود تعويض حقيقي عن ذلك، يضطر الأفارقة إلى الفرار إلى البلدان التي توفر لهم الغذاء، ينعمون بها بالاستقرار، وتعتبر دول شرق أفريقيا أكثر الدول التي تطرد شعوبها

لأسباب تتعلق بالكوارث البيئية. وهناك أسباب ودوافع أخرى لظاهرة الهجرة غير الشرعية منها: الدوافع الاقليمية والجغرافية، التاريخية، الاعلامية والنفسية ودور السياسات الاوربية في هذا المجال [43] .

ثالثاً: تاريخ الهجرة الى جنوب افريقيا

يعود تاريخ الهجرة الأوروبية إلى جنوب أفريقيا إلى عام 1652، عندما تمكن جان فان ريبيك، وهو موظف هولندي في شركة الهند الشرقية الهولندية، من إنشاء محطة إمداد لسفن الشركة القادمة من منطقة كيب، من أجل توفير الإمدادات للسفن. جلب جان عمالاً من هولندا، بالنسبة للعمال كانت الهجرة والاستيطان مدفوعة بالحاجة إلى العمل أو الهروب من الملاحقة القانونية، بينما هاجر آخرون بحثاً عن الحرية السياسية والتجارية والدينية [44] ، وتزايد تدفق المهاجرين الأوروبيين إلى كيب، بما في ذلك الهولنديون والفرنسيون والألمان والإنجليز، بالإضافة إلى العمال الآسيويين الذين جلبتهم شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل. وبسبب تزايد حجم الهجرة، بدأت موجة من الحركة الداخلية للبوير، خاصة بعد تفاقم الوضع عندما احتلت بريطانيا منطقة كيب عام 1795. وبعد هزيمة هولندا على يد فرنسا، ومخاوف بريطانيا من أن منطقة رأس الرجاء الصالح ستقع في يد نابليون، وبالتالي قدرته على قطع الاتصالات البريطانية عن الهند واستخدام المنطقة للوصول إلى الهند واحتلالها. دفعت بريطانيا تعويضات احتلالها لمنطقة كيب لملك هولندا وفقاً لمعاهدة فيينا عام 1814،وهكذا بدأت مرحلة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الإنجليز والاسكتلنديين الذين كانوا بشكل عام أكثر ثقافة واكثر ثراء، وكان لديهم اتصال بأوروبا الصناعية أكثر من مهاجري البوير، لذلك أصبح المتحدثون باللغة الإنجليزية هم النخبة في المستعمرة كيب [45].

وعندما ألغت الحكومة البريطانية نظام العبودية عام 1833 ووضعت قوانين تحد من قدرة البوير على الحصول على أراض جديدة لأنفسهم وتمنعهم من التوسع، شرع البوير (الذي اطلق أبناؤهم على أنفسهم اسم الأفريكانيين) في هجرة واسعة النطاق من مستعمرة الكيب إلى البلاد عام 1834، وانضموا إلى ما يسمى في التاريخ (الهجرة الكبرى)، وسارعوا نحو إيجاد أراضٍ جديدة لأنفسهم، والتحرر من السيطرة البريطانية، وإنشاء مجتمعات جديدة بعيدة عن تدخلات الحكومة البريطانية، حيث ينمو المجتمع وفقاً للمبادئ الأفريكانية التقليدية [46]. خلال فترة الهجرة الكبرى، حدثت اشتباكات ومعارك مع القبائل الأفريقية، فيما بينها ومع البوير، وانتهت بانتصار البوير عام 1838 [47]. واستمر الصراع بين المستوطنين الناطقين باللغة الإنجليزية والبوير حول تقسيم ثروات البلاد، مما أدى إلى الهجرة في جنوب أفريقيا، والصراع اللاحق بين المهاجرين والسكان الأصليين. إقامة دولة متعددة الأعراق والطوائف، ولكل مجموعة خصائصها الثقافية واللغوية والدينية والحضارية [48] ، هناك ايضاً جاليات برتغالية ويونانية صغيرة، ومجموعات من المهاجرين من أوروبا الشرقية الذين هاجروا إلى البلاد بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وهناك حوالي 3.5 مليون ناطق باللغة الأفريكانية وهم من اعراق مختلطة أو ملونين، ومن الآسيويين الذين يبلغ عددهم بضع مئات الألوف ، وكل هذه التقسيمات والتنوع العرقي، هي مجموع الأجناس التي هاجرت إلى البلاد على مدى فترة تمتد لأكثر من ثلاثة قرون، بالإضافة إلى السكان الافارقة الأصليين، الذين يمثلون غالبية السكان، ويبلغ عددهم 30 مليون نسمة [49] .

حدثت أول مستوطنة إنجليزية كبرى عندما وصل خمسة آلاف مهاجر إلى بورت إليزابيث عام 1820، بناءً على مشروع إنجليزي لتعزيز السيطرة الإنجليزية على الجزء الشرقي من منطقة كيب. واستقر الإنجليز في منطقة ألباني، ثم جاء آخرون إلى ناتال، وتم إعلان تلك المنطقة مستعمرة إنجليزية. وفي عام 1856، انقسم البيض في جنوب القارة إلى مجموعتين رئيسيتين، الإنجليز (40%) البيض، والبوير، ومن انضم إليهم المهاجرون من القارة والألمان وغيرهم [50]، بعد اكتشاف الماس في كيمبرلي عام 1870، وتغلغل النفوذ الإنجليزي في الداخل، وسياسة الاحتلال التي اتبعها سيسيل رودس في احتلال الأراضي عبر روديسيا، كان

الصدام حتمياً بين جمهوريات البوير والإنجليز، ووقعت الحرب بالفعل عام 1899، وانتهت بمعاهدة فيرنينغ عام 1902، بعد هزيمة البوير، وبذلك انشات بريطانيا إمبراطورتيها في جنوب القارة باسم اتحاد جنوب أفريقيا، الذي أُعلن له دستور خاص عام 1908، ظلت جنوب أفريقيا عضواً في الكومنولث البريطاني حتى عام 1961، عندما أُعلنت جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استقلالها. استفتاء صوت فيه البيض فقط [51].

جاء الآسيويون لأول مرة إلى جنوب أفريقيا كعمال زراعيين مستأجرين من الهند، للعمل في مزارع قصب السكر في ناتال في ستينيات القرن الماضي، بعد أن أعلنت بريطانيا ناتال مستعمرة إنجليزية، وتبعهم أصدقاؤهم وعائلاتهم. معظم الهنود تجار، وبعضهم لديه مزارع. وعلى وجه الخصوص في عام 1927 تم ابرام اتفاقية مع حكومة الهند لتشجيع عودة الهنود، لكن عدد العائدين كان يقدر بـ 15000 فقط حتى عام 1947 [52].

كانت الهجرة عنصراً اساسياً في عملية التنمية في الجنوب الافريقي، وتميزت بشكل ملحوظ بتاريخ هجرة اليد العاملة في المنطقة منذ القرن التاسع عشر، كانت الدول المحيطة بالجنوب الافريقي مثل ليسوتو وموزنبيق وسوازيلاند وبوتسوانا وملاوي، بمثابة احتياطيات عمل لصناعة التعدين، كما ان الرأسمالية الاستعمارية، بتنميتها غير المتكافئة، سهلت انشاء نقاط اقتصادية كانت بمثابة مركز رئيسي لتراكم راس المال في جنوب افريقيا وزيمبابوي، وتم جذب العمالة المهاجرة الرخيصة من هذه الاحتياطيات الى صناعة التعدين في جنوب افريقيا(الذهب والماس والمعادن الاخرى)،تاريخيا، هيمنت هجرة اليد العاملة على التحركات السكانية في الجنوب الافريقي، وكانت التدفقات في معظمها من العمال الذكور غير المهرة او شبه المهرة الذين تم تعيينهم بشكل رئيسي من قبل اصحاب المناجم في جنوب افريقيا [53] .

رابعاً: سياسة بريطانية تجاه الهجرة

اصدرت بريطانيا عدة قوانين، كانت قوانين المرور المطبقة على الافارقة موجودة في كيب منذ عام 1760، وتم انفاذها من خلال عدد من القوانين المختلفة، بما في ذلك القوانين التي تشكل نظام قانون المرور الافريقي المطبق في جميع انحاء الاقليم الذي كان يعرف آنذاك باسم جنوب افريقيا البريطانية، والقوانين التي تحكم السكان الهنود(الاسيويين)، والتي كانت سارية في ناتالاند في الترانسفال، وهذان النظامان القانونيان يختلفان عن بعضهما البعض، اما النظام القانوني الثاني، وهو القوانين المنظمة للأسيويين، فهو ينطبق على سفر الاسيويين عبر حدود ناتال والترانسفال، فضلاً عن الحد من حركتهم داخل المنطقة، اما قوانين المرور الافريقية فتطبق فقط على الحركة داخل تلك المناطق وعلى الحدود، كان الافارقة يتمتعون عموماً بحرية المرور [54] .

وفي عام 1809، اصدرت قانون المرور للسود الاصليين الراغبين في دخول المناطق البيضاء، وفي عام 1879، فرضت قانون المواقع الاصلية، الذي تزامن مع قانون المرور الصناعي، المرتبط بقوانين السادة والخدم، والذي جرم خرق عقد العمل للعمال غير المهرة الذين نشأوا في كمبرلي، خاصة بعد اكتشاف الماس، الذي جذب العمال المهاجرين الى مقاطعة كيب الشمالية، وداخل المقاطعات المعلنة، تم تقديم نسخة من عقد خدمة العامل تحت الطلب الى المسؤول المعتمد، وبمرور الوقت، ادى تطبيق هذا القانون على وجه الخصوص الى اضعاف القدرة التفاوضية والقوة الاقتصادية للعمال الافارقة الذين كانوا يعملون "نظام العمل" للهجرة من موزنبيق ومالاوي وليسوتو وزيمبابوي الى حقول الذهب في الترانسفال، تم توحيد عدد من القوانين السابقة التي تنظم حركة المقيمين الاسيويين في ناتال، ثم تم تحديثها واستبدالها بقانون الهجرة الهندية لعام 1891، ويغطي هذا القانون قانون العمل والاسكان ومسائل اخرى [55].

وفي عام 1897 صدر اول قانون شامل للهجرة في مستعمرة ناتال، وهو قانون تقييد الهجرة رقم 1 لسنة 1897، وتبعته بقية المستعمرات، في عام 1902، نص قانون محميات كيب الاصلية رقم 40 على توفير تصاريح المرور حضرية للافارقة الذين يغادرون ويدخلون مواقع محددة، ومع انشاء اتحاد جنوب افريقيا عام 1910، وتزامن ذلك مع تطور المفهوم الموضوعي لجنوب افريقيا(الذي سمى فيما بعد بمواطنة الاتحاد) ونظام قانون الهجرة الشامل مع مراقبة الحدود الرسمية لجميع انحاء جنوب افريقيا، تطور قانون الهجرة خلال هذه الفترة في ثلاثة مجالات اساسية، الاول كان انشاء الحدود الاستعمارية قبل الاتحاد، الثاني هو انشاء بيروقراطية الهجرة الوطنية في جنوب افريقيا، بعد الاتحاد، عندما تم انشاء لجنة الهجرة والشؤون الاسيوية في عام1927، اصبح الاسيويين المقيمون بشكل قانوني معترف بهم بشكل متزايد ورسمي باعتبارهم يتمتعون بوضع وطني في جنوب افريقيا، الثالث هو البيروقراطية التي بذلت جهود ناجحة لتنسيق تنفيذ قوانين الهجرة وادارة التحركات السكانية الوطنية، كما قامت كل دولة حرة ببناء قوانين الهجرة الشاملة الخاصة بها [56] .

تزايد الاهتمام بالأسيويين منذ ابرام اتفاقية كيب تاون بين الهند وجنوب افريقيا في يناير عام 1927، وقد تميزت ثلاثينيات القرن العشرين بموجة من النشاط التشريعي حول الهجرة والجنسية، نتيجة لثلاث مجموعات من القوانين التي ارست الاساس للأسيويين، نظام الهجرة الذي استمر حتى نهاية الفصل العنصري [57]، ارست هذه القوانين تنظيم السكان، مع ضبط الحركة داخلياً وخارجياً، وهي:-

- تتكون المجموعة الاولى من قوانين من قانون الجنسية البريطانية في الاتحاد، وقانون والجنسية والاجانب رقم 18 لعام 1926، وقانون جنسية الاتحاد رقم 40 لعام 1927، وقد وفرت هذه القوانين المفهوم الرسمي للمواطنة الفيدرالية (المواطنة).

- تألفت المجموعة الثانية من قانون تخصيص الهجرة رقم 8 لعام 1930، وقانون تعديل الهجرة رقم 15 لعام 1931، وقد أرست هذه القوانين التغيير في البنية المفاهيمية لتنظيم الهجرة الذي حدث خلال المفاوضات البيروقراطية بين عامي 1927 و1930، 1930-1931 اصبح اللائحة الوطنية للهجرة ، وبالنسبة لجميع السكان- بما في ذلك السكان الاوربيين- يتم فرضه من خلال المفهوم السائد المتمثل في مراقبة الحدود والدخول الاقليمي بدلا من تقييد الهجرة .

المجموعة الثالثة: قانون الاجانب رقم 1 لسنة 1937، وقانون تعديل الهجرة رقم 27 لسنة 1937، وقانون السكان الاصليين(المناطق الحضرية) رقم 46 لسنة 1937، وقد بنيت القوانين الثلاثة على البنية المفاهيمية للهجرة وعززتها، قانون الاجانب يقيد الاقامة الدائمة، الغى قانون تعديل الهجرة هذا الحظر الموجود مسبقا لتوظيف" الافارقة الاستوائيين"(هؤلاء الاشخاص في افريقيا المقيمين شمال خط عرض 22 درجة جنوباً) وضع بدلاً من ذلك لوائح لتوظيف العمالة الافريقية خارج الحدود الاقليمية [58] .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فاق عدد الافارقة عدد الأوربيين في عدد سكان المناطق الحضرية الرسمي لأول مرة، ويرجع ذلك الى حد كبير الى التخفيف القصير لقوانين المرور من اجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية، ونتيجة لذلك شعرت النخبة السياسية في الاتحاد بانها ملزمة بإعادة ادخال اليات للسيطرة على التدفق، تم تقيد الحركة الداخلية للافارقة الى المناطق الحضرية في جنوب افريقيا اكثر من اي شيء اخر، وفي عام 1951[59] اصدر البرلمان قانون منع الاستيطان غير القانوني رقم 52 لعام 1951، وكان ذلك خوفاً من ان يتجاوز عدد الافارقة في المناطق الحضرية عددهم الذي ادى الى انشاء نظام الفصل العنصري بقيادة هندريك فيرورد، بدأوا في تعديل القوانين المحلية رقم 54 لعام 1952 وكان من المقرر الغاء تصاريح المرور وتنسيق الوثائق عام 1955 لمركزية مكاتب العمل القائمة، وزيادة الافارقة في المناطق الحضرية، الى جانب المشاعر التي ادى الى اعلان جنوب افريقيا جمهورية مستقلة، اي انها تعتبر مستقلة ذاتياً تحت سيطرة التاج

البريطاني، ومن الاسباب التي ادت الى ذلك،العوامل التي ادت الى سن قوانين متعددة تقيد وتنظم الحركة [60].

خامساً: سياسة حكومة جنوب افريقيا تجاه الهجرة بعد الاستقلال 1961-1994

اصدرت الحكومة قانون رقم 76 لسنة 1961 الذي سهل هجرة العمالة من بعض الدول وفي نفس الوقت منع نقل المقيمين من دول اخرى، وقد اضفى القانون طابعا مؤسسيا على توظيف المهاجرين الاجانب من خلال مكاتب العمل مثل المنشاة، في ما يسمى باحتياطيات العمل الطرفية، يسمح بالعمل في جنوب افريقيا في صناعات محددة، خاصة التعدين والزراعة، ونتيجة لذلك، وبموجب هذا القانون، اصبحت شروط الدخول الى البلاد اكثر صرامة وتقييدا لأشكال الهجرة الاخرى، تم منح التعامل مع (جواز سفر) للسلطات في بلد المواطنة، ومن جانب جنوب افريقيا، كان الزامياً، الزم التشريع نفسه اصحاب العمل الذين يستأجرون افارقة اجانب من سوازيلاند وبوتسوانا وليسوتو بإعادتهم الى وطنهم في نهاية العقد، وبشكل عام، ادت هذه التدابير التقييدية المفروضة على توظيف العمال الاجانب الى انخفاض كبير في تدفقات المهاجرين من احتياطيات العمل الطرفية [61] .

وتشمل هذه قانون علاقات الكومنولث لعام 1962، وقانون مراقبة الاجانب وتعديل البانتو لعام 1963، وقانون اقامة في الجمهورية لعام 1964، وقد عملت هذه القوانين على تشديد القيود على دخول المحمية، انشا الافارقة من باسوتولاند ليسوتو، وموزنبيق، وبوتسوانا، وملاوي، وزامبيا، وزيمبابوي، متطلبات نقاط حدودية ووثائق سفر دولية، في حين ان تصاريح العبور في السابقة لم تكن كافية. تم تحويل الافارقة المحميين الذين استوفوا متطلبات الاقامة الى اجانب غير شرعيين، في نفس الوقت الذي تم فيه تقليص حقوق حركة السود في جنوب افريقيا، كانت هناك هجرة كبيرة للبيض من جميع انحاء المنطقة الى جنوب افريقيا، مع السكان المستعمرون في زامبيا وكينيا وملاوي تليها اعداد اكبر من قادمة من انغولا، وموزنبيق وروديسيا [62]

.

اثناء نظام الفصل العنصري، حاولت حكومة جنوب افريقيا تقسيم البلاد الى عدد من الولايات المنفصلة تسمى (اوطان مستقلة)، في ظل نظام الوطن، كان من المفترض ان تتطور كل ولاية الى دولة قومية منفصلة لمجموعة عرقية مختلفة، تم تنظيم هذا حسب جنسية الولايات السوداء رقم 26 لعام 1970 ، وقانون جنسية الولايات الوطنية لعام 1970، اعلنت هذه القوانين السود كأجانب في المناطق الحضرية وغيرت وضعهم بحيث لم يعودوا مواطنين في جنوب افريقيا، بل مواطنين في احدى البلدين، وفي عام 1976 تم اجراء تعديل على القانون يخول اصحاب الاراضي والسلطات المحلية هدم الاكواخ غير الرسمية بعد فترة اشعار مدتها سبعة ايام، كما منح الحكم اصحاب الاراضي من السماح للمستوطنين بالعيش على اراضيهم من خلال ارتكاب هذه الجريمة الجنائية التي يعاقب عليها القانون، وهذا ما حدث في قضية فريدريكس ضد مجلس مقاطعة ستيلينبوش [63]

على مدار العقود الثلاثة التالية ، تم تعديل مجموعة القوانين في جنوب افريقيا باستمرار، حيث حاول بيروقراطيو الفصل العنصري الاستجابة للعديد من الضغوط المتناقضة مع الحفاظ على الهيمنة السياسية البيضاء، ظهر تغيران مهمان في الثمانينيات وهما الغاء الاساس التشريعي للتحكم في التدفق، مع الغاء قانون التحكم في التدفق رقم 65 لعام 1986، والغاء شرط الاندماج في المجتمع الاوربي كمعيار لتدفق المهاجرين الدائمين، في قانون القبول والاقامة في الجمهورية المعدل رقم 53 لعام 1986، فتحت هذه التغييرات الامكانية الرسمية لتدفق المواطنين السود وغير المواطنين للانتقال الى المناطق الحضرية في جنوب افريقيا والعيش فيها بشكل دائم[64] .

سادساً: التطورات السياسية في جنوب افريقيا 1961-2002

وفي عام 1961، اعلنت جنوب افريقيا جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استفتاء صوت فيه البيض فقط، وانتقدت معظم دول العالم سياسة جنوب افريقيا، كما رفضت الامم المتحدة سياسة الفصل العنصري، وقطعت العديد من دول العالم علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع جنوب افريقيا، تصاعد النضال ضد الفصل العنصري في اواخر الثمانينات، كان تأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة في عام 1983 يمثل استخداماً مبتكراً للمجالات السياسية والقانونية لتكملة الكفاح المسلح، ان الجزاءات وغيرها من اشكال الضغط عززت جهود شعب جنوب افريقيا، بلغت هذه المعارضة للفصل العنصري ذروتها في اطلاق سراح والتر سيسولو وغيره من القادة الذين سجنوا لما يقرب من ثلاثة عقود، وفي شباط 1990، تم رفع الحضر المفروض عن الاحزاب السياسية، وكان اطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن في عام 1990 بمثابة بداية مفاوضات رسمية مع قيادة حركة التحرير، جرت المفاوضات بشان الغاء الفصل العنصري تحت اشراف مؤتمر العمل من اجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، وفي عام 1991 الغت الحكومة قانون تقسيم السكان على اساس العرق، وبموجب الدستور المؤقت، الغت الحكومة العنصرية التمييز في عام 1993 [65].

في27 نيسان عام 1994 ، تم اعتماد الدستور المؤقت كخطوة اولى نحو الديمقراطية في جنوب افريقيا، يمنح هذا الدستور حق التصويت والحقوق السياسية والمدنية ذات الصلة لجميع المواطنين بغض النظر عن اصلهم العرقي ،اجريت اول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا [66] ، انتهى نظام الفصل العنصري بفوز المؤتمر الوطني الافريقي اول انتخابات له، واصبح نيلسون مانديلا رئيساً [67] ،خلال هذه المدة، لعبت جنوب افريقيا دوراً رئيسياً في تشكيل الاجندة الدولية لحقوق الانسان، بما في ذلك التطوير المستمر للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي، ويتمثل احد الاعتبارات الرئيسية في السياسة الخارجية هو التزام جنوب افريقيا بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية والنهوض بالديمقراطية [68].

وفي عام 1996، تم اعتماد الدستور النهائي لجنوب افريقيا بعد عامين اضافيين من النقاش والمفاوضات، واجرت الحكومة الديمقراطية الجديدة تغيرات وسنت قوانين حقوق الانسان بهدف تنفيذ القيم المنصوص عليها في الدستور، انشات الحكومة اطراً قانونية توفر تكافؤ الفرص والحريات بين الناس على اختلاف اعراقهم وثقافاتهم، وضمنت ان دستور 1996 كان عبارة عن مجموعة من التعديلات، وعلى الرغم من وجود العديد من قوانين الفصل العنصري، الا ان التبعات الاجتماعية لتلك القوانين والسياسات لا تزال تحدد ملامحها على المشهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جنوب افريقيا، ولا تزال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية قائمة على العنصرية، باعتبارها جزءاً من الحياة في جنوب افريقيا، بالنظر الى ان الجزء الاكبر من اراضي البلاد يظل في ايدي البيض الذين يستفيدون من قانون الاراضي رقم 27 لعام 1913، وان جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى تظل قائمة، بما في ذلك السيطرة على الاقتصاد ، وتوزيع الدخل، والوصول الى الوظائف [69].

وبعد انتهاء رئاسة مانديلا، بدأت جنوب افريقيا الاستعداد للانتخابات العامة الثانية، ظهرت قوى واحزاب جديدة على الساحة السياسية بعد عام 1994، وتعتبر هذه الانتخابات الديمقراطية الثانية في غاية الاهمية لأنها تدخل جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد مانديلا الجديدة، واجريت الانتخابات في الثاني من حزيران عام 1999، واسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب المؤتمر الوطني الافريقي بنسبة 66.5% من الاصوات، كما فاز ثابو مبيكي في الانتخابات الرئاسية [70].

لقد حققت دبلوماسية جنوب افريقيا تقدماً كبيراً، بلغ ذروته بتنظيم مؤتمرات القمة للأمم المتحدة بشان الايدز في عام 2000، والعنصرية في عام 2001 ، والاتحاد الافريقي في عام 2002 ، وقمة الارض العالمية التي عقدت في جوهانسبرج في نهاية اب 2002، والتي شكلت نهاية نظام الفصل العنصري ووصول حزب

المؤتمر الوطني الافريقي الى السلطة بعد انتخابات نيسان عام 1994 نتيجة جهد مشترك شهد ولأول مرة منذ عهد الدول المستقلة تعبئة شملت تحالف عالمي واسع دون تمييز على اساس العرق او الايديولوجية [71] .

المبحث الثالث: سياسة جمهورية جنوب افريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية 1994-2002

الهجرة غير الشرعية، وهي مشكلة تؤثر في المقام الاول على جمهورية جنوب افريقيا، باعتبارها "الحماية" من الناحية الاقتصادية، لمجموعة تنمية الجنوب الافريقي، خاصة في ايام الفصل العنصري اجتذبت العمالة المهاجرة من جيرانها المباشرين الى الشمال، في تلك الفترة على الرغم من ذلك: تمكن الكثيرون، ان لم يكن معظمهم، من الدخول بشكل قانوني لان بريتوريا كانت بحاجة الى عملهم في مناجم الذهب والماس، وعلى مر السنين تم انشاء نظام عمل منتظم ومفيد للطرفين [72] .

وفي الثمانينيات ، وبالتوازي مع استيعاب القوى العاملة، بدأت صناعة التعدين في البلاد تشهد تراجعا في ادائها بسبب انخفاض الاسعار والطلب على الذهب، واستنفاد موارد الذهب الموجودة في بعض المناطق وزيادة المكنة. في تعدين الفحم، وادى الانكماش الى خسارة هائلة في وظائف التعدين والانهيار الفعلي لمراكز التعدين، وقد تضررت منطقة التعدين الحضرية المزدهرة في كوازولو ناتال، وهي منطقة الواجهة الرئيسية لمعظم المهاجرين الافارقة الاجانب من منطقة الجنوب الافريقي، بشدة من اغلاق مناجم الفحم، وادت عمليات الاغلاق هذه الى فقدان الوظائف بنسبة 85%، وفي اواخر الثمانينيات، بدأت تركيبة تدفقات الهجرة الى جنوب افريقيا تشهد تغيرات هيكلية، انعكست في انخفاض عدد العمال الاجانب بنحو 54 الف مهاجر[73] .

منذ سقوط نظام الفصل العنصري، حدثت زيادة في عدد المهاجرين الذين يسعون للدخول الى جنوب افريقيا من جميع انحاء القارة الافريقية، مع تدفق المهاجرين الى جنوب افريقيا، اضطرت الحكومة الى تشريع وصياغة سياسات تنظم وتنفذ وتراقب قبول المهاجرين ودخولهم الى البلاد ومغادرتهم ايضا، ان القيود التي تفرضها هذه القوانين والسياسات على الحقوق الفردية للأشخاص، وخاصة الاجانب غير المسجلين، تبررها المصلحة العامة، في سياق الهجرة، تشمل المصلحة العامة العيش في بيئة يتم فيها تنفيذ مراقبة الهجرة ضمن اعلى المعايير المعمول بها لحماية حقوق الانسان، بما يتوافق مع القانون الدولي، ومنع الهجمات المعادية للأجانب، والتعامل مع الاعتبارات الامنية ، من خلال الاحتفاظ على السيطرة على هجرة الاجانب، واستخدام الحكومة لسلطتها الشرطية لضمان صحة وسلامة ورفاهية جميع مواطني جنوب افريقيا، وضمان صحتهم، يجوز للحكومة فرض قيود على غير المواطنين من دخول البلاد في حالة لتفشي مرض معد، بما في ذلك الكشف عن الاجانب غير الشرعيين ونشرهم، ومراقبة المهاجرين، وانفاذ سياسات الهجرة غير الشرعية [74] .

لقد تغيرت سياسات الهجرة في جنوب افريقيا من وقت لأخر، وقد يكون السبب وراء ذلك هو عدم قدرة الحكومة على فرض وتنفيذ سياسات الهجرة بشكل كامل، وهذا يسمح للمهاجرين غير الشرعيين بمواصلة التدفق الى البلاد، وهذا يولد المزيد من التحديات في سياق جنوب افريقيا، ويمكن ان يهدد المصلحة الوطنية، ولا يوجد اطار محدد لمعالجة هذه المشكلة [75] .

وبعد الانتخابات الديمقراطية عام 1994، اصبحت جنوب افريقيا معترف بها قاريا ودوليا، بعد الخروج من ماض مؤلم من العزلة، كان نيلسون مانديلا، اول رئيس اسود لجنوب افريقيا، حريصاً على ان تكون سياسة جنوب افريقيا الخارجية معروفة ومفهومة في جميع انحاء العالم، وشدد على ان جنوب افريقيا "منفتحة على الجميع وسترحب باي شخص يختار القدوم الى البلاد"، وقد شجع هذا العديد من المهاجرين على دخول البلاد، بما في ذلك الدخول غير المصرح به الذي تزايد بشكل شنيع، ويتدفق بينهم العديد من الافارقة من كل مكان، من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وغانا، وجاء اخرون الى جنوب افريقيا حاملين معهم المؤهلات

والخبرة في التعليم والطب والاعمال والادارة، وانضم اخرون الى القطاعات غير الرسمية كباعة متجولين [76].

ومع وصول حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى السلطة عام 1994، لم تكن هناك نية سياسية معلنة للاعتماد على العمالة الاجنبية الافريقية من البلدان الواقعة على ضواحي البلاد، وكانت الاسباب التي ادت الى تراجع الطلب على العمالة الاجنبية كثيرة منها: تزامن ذلك مع اجندة سياسية اعطت اهمية كبيرة. بهدف تحويل سوق العمل المحلي لتسهيل الوصول الى فرص العمل لغالبية مواطني جنوب افريقيا الذين تم استبعادهم في الغالب خلال نظام الفصل العنصري، ووقعوا في فخ البطالة، وفي ظل الاعفاء الجديد يعتبر قطاع التعدين قطاعا رئيسيا لخلق فرص عمل للحد من البطالة، وبالتالي اتجهت الحكومة الى الاعتماد، من خلال اتباع سياسة تعطي الاولوية للجودة، ادت الى زيادة عدد السود في قطاع التعدين، يعود ذلك ايضاً الى الضغوط التي مارستها النقابات العمالية على الحكومة للقضاء على توظيف العمالة الاجانب في المناجم، وهكذا، منذ اوائل التسعينيات، تراجعت العمالة الاقليمية المنظمة في المناجم والقطاعات الاخرى الى حد كبير [77]

ادى التفكك الناتج عن الحروب الاهلية في انغولا وموزنبيق الى زيادة كبيرة في الطلب على المهاجرين في جنوب افريقيا، على الرغم من ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي قد يكون محفوفاً بالمخاطر بالنسبة لعمومية جنوب افريقيا، فقد كان ينظر على انها "القدس" الجديدة من قبل الانغوليين والناميبيون والموزمبيقيون والزيمبابويون الذين بحلول عام 1995 كانوا يعبرون معظمهم بشكل غير قانوني، بمعدل 200 الف شهرياً بسبب نقص فرص العمل في بلدانهم، وكان تصميمهم على القيام بذلك بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي اليائس في بلدانهم، بمجرد وصولهم الى جنوب افريقيا، اذا لم يتم القبض عليهم بتهمة الدخول غير القانوني واعادتهم عبر الحدود، وقد يتم توظيفهم عموماً في المزارع بأجور منخفضة، وبدلاً من اثارة الضجة، سيقبلون ذلك خوفاً من لفت الانتباه الى وضعهم غير القانوني [78].

كان لهذه الممارسة تأثير في خفض الاجور بشكل عام، ولكن بشكل خاص في المناطق الحدودية، وتميل الى جعل المهاجرين غير الشرعيين لا يحظون بشعبية كبيرة مع الافارقة الاصليين في جنوب افريقيا، الغاضبين من انخفاض مستوى اجورهم، وادى ذلك الى العديد من مشاكل التواصل في المدارس ايضاً بشكل عام، لم كان اطفال هؤلاء المهاجرين الجدد قادرين على التحدث بنفس اللغة مثل اطفال السكان الاصليين، ولم يكن معلموهم كذلك [79]

منذ اواخر التسعينيات، وصل طالبو اللجوء بأعداد كبيرة من دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وبوروندي ، ورواندا، واثيوبيا. وغيرها من الدول، اغلبها يمر عبر دولة في الجنوب الافريقي على الاقل، على سبيل المثال، تعتبر مالاوي بمثابة نقطة عبور للصوماليين والاثيوبيين في طريقهم الى جنوب افريقيا، والتي يعتبرها الكثيرون ارض الفرص، ومع استمرار الحروب العنيفة في جمهورية الكونغو والصومال، تستضيف جنوب افريقيا عددا متزايدا من اللاجئين من هذه المناطق، بالإضافة الى ذلك، يمثلهم في الغالب الموزمبيقيون الذين قرر بعضهم عدم العودة الى وطنهم بعد الاضطرابات السياسية في عام 1992. وبعد توقف الاعمال العدائية في ذلك البلد، كان من المتوقع ان يتطوع ما لا يقل عن 250,000 لاجئ للعودة الى وطنهم، لكن اقل من 70 الف شخص فعلوا ذلك تحت رعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مستفيدين من العفو الممنوح في عام 1995 [80] .

وتجدر الاشارة الى ان هذه كانت الحالة الوحيدة منذ عام 1994 التي تم فيها منح الاجانب الاقامة الدائمة في المنطقة، وقد اعتمد هذا الخيار الاف الموزمبيقيين الذين يتمتعون بوضع المهاجرين غير الشرعيين، ويعتبر الوضع في زيمبابوي مثالا قويا على ذلك، تدفق المهاجرين لأسباب اقتصادية الى جنوب افريقيا، حيث يأتون بأعداد كبيرة، بحثاً عن ظروف معيشية افضل، تمتلك جنوب افريقيا احد اكثر التشريعات احباطاً فيما يتعلق

بتيسير التوثيق لدخول البلاد كمهاجر قانوني، والتشريعات المعمول بها انتقائية للغاية، ومقيدة، بل وحصرية، على فئات مختلفة من المهاجرين المحتملين، وخاصة اولئك القادمين من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تستغرق اجراءات التأشيرة لدخول البلاد وقتا طويلا وهو اجراء بيروقراطي وتنطوي على قدر كبير من المتاعب اللوجستية والمالية، ويعتقد ان الرسوم المرتفعة تجعل الدخول السري جذابا لمرشحي الهجرة الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفه [81] .

لا يوجد عدد دقيق للمهاجرين غير الشرعيين في البلاد لانهم لا يريدون المشاركة في التعدد السكاني لانهم يخشون الترحيل، ويكاد يكون من المستحيل الحصول على عدد او نسبة دقيقة للمهاجرين غير الشرعيين في البلاد، ولكن العدد في تزايد مستمر [82]، تواجه جنوب افريقيا، باعتبارها قوة اقليمية مهيمنة، العديد من التحديات التي يتعين عليها التعامل معها، ومن خلال العمل مع الاعضاء الاقليميين الاخرين، فان التحدي الاكثر صعوبة هو الهجرة غير الشرعية، باعتبارها عضوا في مجموعة تنمية الجنوب الافريقي، فان التركيز الرئيسي لجنوب افريقيا هو بناء تعاون اقليمي افضل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة [83] .

اولاً: سياسات وتشريعات الهجرة الرسمية لجنوب افريقيا 1991-2002

تتميز هذه المدة بأربعة قوانين وانظمة مهمة:

1- قانون مراقبة الاجانب رقم 76 لعام 1991.
2- قانون الجنسية رقم 88 لعام 1995.
3- قانون اللاجئين رقم 130 لعام 1998.
4- وقانون الهجرة رقم 13 لعام 2002.

كان قانون مراقبة الاجانب هو الركيزة القانونية الاطول امداً للفصل العنصري، وبقى في الكتب التشريعية لمدة عشرة سنوات، وقد استخدام بيروقراطي الدولة هذا القانون كأداة لإملاء ومراقبة حقوق التنقل والاقامة، وقد ساعد ذلك في انشاء والحفاظ على نظام غير عادل وغير متكافئ لاستخدام الاراضي على مر السنين، اساس الفصل العنصري والفصل الطبقي، خلال فترة الفصل العنصري ، تم تعزيز قانون التبرئة من الناحية التشريعية من قبل سلطات شرطة الولاية لطرد الاشخاص لأغراض مراقبة الهجرة، وتم تزويد السلطات المحلية بمنصة لطرد الاجانب غير المسجلين، مما سمح لهم بإملاء نطاق حقوق المهاجرين، من حيث الصلاحيات الواسعة، على ما يبدو غير مقيدة ، بالنسبة لأولئك الذين يفرضون مراقبة الهجرة والكشف عنها لضمان سلامة مواطني جنوب افريقيا، يجوز للحكومة تنفيذ تدابير تحد من عدد الاشخاص الذين يدخلون البلاد او تمنعهم من الدخول، مما يمنع الفوضى العامة الاكتظاظ او التهديد الى الامن القومي [84]

خضع قانون الجنسية واللاجئين للصلاح تشريعي فوري بعد ظهور الديمقراطية الدستورية، كان قانون الجنسية قانوناً موحداً ومحدثاً، وليس اعادة التفكير في اشتراط الاقامة الدائمة لكلا والدي الاطفال على الاقل، قام هذا القانون بتعديل المتعلق بوضع المواطنة المحتملة، وبالتالي استبعاد اي شخص لديه هذه الحالة، دخل الاباء الى جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية، حيث نصت على منح جنسية جنوب افريقيا كشبكة امان للأشخاص عديمي الجنسية المولودين في الجمهورية، ولعل قانون اللاجئين الاكثر طموحا وفعالية ، المادة 38(1) من قانون الهجرة، يضمن قانون رقم 13 لعام 2002 رفاهية مواطني جنوب افريقيا ، يجوز للحكومة ان تمنع اي شخص من توظيف اجنبي غير قانوني، وهذ يضمن اتاحة فرص العمل للمواطنين فقط [85] .

تم الغاء قانون مراقبة الاجانب بموجب قانون الهجرة رقم 13 لعام 2002 وقانون اللاجئين رقم 130 لعام 1998، الا ان الحقوق الممنوحة للأشخاص بموجب هذا الاطار التنظيمي الجديد تظل مسالة ممارسة

بيروقراطية وليست مسالة تفسير قضائي وهي الى حد كبير من بقايا ممارسات الفصل العنصري، وزارة الشؤون الداخلية والمسؤولون عن انفاذ القانون وغيرهم من المشاركين من انفاذ قوانين الهجرة، اساءوا الى خلق بيئة تزدهر فيها الهجمات المعادية للأجانب، وتستمر انتهاكات حقوق الانسان ويتزايد الحرمان من الحماية والاستحقاقات الدستورية، بما في ذلك الحق في السكن الملائم، تدفق المهاجرين الى المناطق لتفاقم هذه المشكلة، تزايدت الضغوط على حكومة جنوب افريقيا لاستخدام مواردها لصالح مواطنيها، ومؤخرا غير المواطنين، بما في ذلك غير المسجلين، وقد ادى هذا الضغط، الى جانب خطر عدم قدرة المواطنين المعوزين على تامين سكن مؤقت في حالات الطوارئ ، الى ظهور كراهية الاجانب التي اصبحت شائعة [86] .

ثانياً: اثار الهجرة على جنوب افريقيا

ان الهجرة غير الشرعية ليست محصلتها صفر حيث يخسر احد الاطراف امام الاخرين، على العكس من ذلك، يمكن لجميع الاطراف الاستفادة من هذه الهجرة، فمن ناحية، فان سياسة الردع ومحاولة اوروبا اغلاق الطرق القانونية للهجرة تشجع الهجرة غير الشرعية وتزيد من التهريب والاستغلال، المهاجرين طوال مراحل رحلتهم الى اوروبا، ومن ناحية اخرى، تستفيد اوروبا من هجرة العقول والخبرات الافريقية، وتؤثر هذه الهجرة بطبيعة الحال على نمو الطبقة الوسطى الافريقية وتطوير هياكل التنمية المستدامة للمجتمعات الافريقية، مما يؤثر بشكل عميق على استقرارها السياسي والاقتصادي .

اما الدولة المصدرة للهجرة فأنها تحقق العديد من المزايا، تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق اليها من مواطنيها في الخارج، والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشي لأسرهم، حيث تشير البيانات الى ان تحويلات المالية للمهاجرين الى اوطانهم نحو 200 مليون دولار عام 2005، بالإضافة الى التحويلات غير الرسمية التي قد تصل الى ضعف هذا المبلغ، فان من اثار الهجرة تأثيرها على التوزيع الديمغرافي للسكان، اذ ان المهاجرين على اتصال مع بلدانهم الاصلية، خوفاً من تدهور الاوضاع في المناطق الريفية، فيعملون على نقلهم الى المدن والمناطق الحضرية ، وبالتالي زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية، ويشكل ذلك عبئاً كبيراً على المرافق الحيوية في تلك المدن، فضلاً عن تركيبتها السكانية [87] .

-الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للهجرة

ادى الاستعمار والمشروع الاستعماري المزدوج لبناء الدولة وتنميتها الى ظهور اشكال جديدة تماماً من الهجرة كانت متجذرة بقوة في الاقتصاد السياسي للدولة الاستعمارية في جنوب افريقيا، وكانت هجرة العمالة الى مراكز الاقتصاد الاستعماري : المدن الناشئة، ومواقع التعدين والصناعات، والمزارع التجارية، هي الشكل الاكثر وضوحاً بالنسبة للهجرة [88]، والتي هي سمة من سمات البيئة العالمية ككل، فان السياق الاستعماري هو السياسات المتعمدة والمعتمدة والقوة الهائلة المستخدمة لضمان امدادات كافية من العمالة (الرخيصة)، ويتجلى هذا بوضوح اكبر في سياق الجنوب الافريقي، حيث اتخذت هجرة اليد العاملة شكل هجرة دائرية متقلبة ومؤقتة مصحوبة باطار قانوني، كما تم تعريفها في سياسات الدولة، لم تكن سياسة الدولة في جنوب افريقيا تهدف فقط الى اجبار الافارقة بشكل غير مباشر على البحث عن عمل او من خلال تنظيم توظيف العمال كعمال في المناجم او الزراعة (على سبيل المثال من خلال الضرائب)، ولكن ايضاً انشاء احتياطيات عمل عمداً، لقد "دمرت" الفلاحين الافارقة فعلياً، وهي العملية التي اطلق عليها اسم "البروليتاريا"، وحولت المناطق الريفية في جنوب افريقيا وروديسيا، فضلا عن ليسوتو وسوازيلاند، الى احتياطيات من العمالة لصالح العالم [89] .

تعد مشاركة الاجانب في اقتصاد جنوب افريقيا قضية سياسية واقتصادية مهمة، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية خلق فرص العمل، اصبح وصول العمال الى اسواق العمل الوطنية قضية حساسة سياسيا،

فضلا عن الهجرة الداخلية، مع مطالبة المجتمعات المحلية بأولوية الحصول على الوظائف مقارنة بالمغتربين الجدد، ان الاشخاص المولودين في بلدان اخرى كانوا اكثر عرضة للعمل من غير المهاجرين، وكانت معدلات البطالة بين المولودين في الخارج اقل بكثير من اولئك المولودون في جنوب افريقيا [90] .

كان لنظام احتياطي العمل اثار اجتماعية وسياسية هائلة، وكان ايضا يمثل جوهر سياسة البانتوستان، ومن الناحية الاجتماعية، اتسمت احتياطيات العمل بوجود اعداد كبيرة من الغائبين، وزيادة الفقر والحرمان من الاراضي، ومن الناحية الاقتصادية، ساعدت احتياطيات العمل في ابقاء الاجور منخفضة، اذ من الممكن تحويل تكاليف "اعادة انتاج العمل الى الخارج"، يعد نظام هجرة العمالة الدائرية في جنوب افريقيا تعبيراً عن دولة الفصل العنصري ، وكشكل من اشكال الاستغلال الصريح، كيف كان الاقتصاد السياسي للاستعمار البرتغالي، وخاصة النظام القسري السائد في موزنبيق، عاملاً مهماً في تحديد قرار الاستعمار البرتغالي، على الرغم من ضعف الحدود الدولية الافريقية كأليات للسيطرة على الهجرة، الا انها كانت مهمة لأنها حددت انواعاً مختلفة من الاقتصاد السياسي المرتبط بهياكل الفرص السياسية المختلفة، وبالتالي كانت عوامل مهمة في توجيه تدفقات الهجرة في موزنبيق [91].

يؤثر المهاجريين غير الشرعيين (العمالة الرخيصة) على الاقتصاد الاجتماعي لجنوب افريقيا بطريقة سلبية لانهم لا يساهمون في تنمية اقتصاد جنوب افريقيا، لانهم لا يدفعون الضرائب كمواطنين في جنوب افريقيا، علاوة على ذلك، فانهم غير مسجلين لدى علاقات العمل لانهم على استعداد للعمل بأجور اقل، وان المهاجرين غير الشرعيين من ليسوتو وزيمبابوي، اناث من ليسوتو يدخلون جنوب افريقيا بحثاً عن عمل كمربيات او عاملات منازل، يعمل الذكور في الغالب في المناجم او رعاة الماشية، يدخل الرجال الزيمبابويون بحثا عن وظائف في مجال البناء او يتطلعون لبدء عملهم الخاص بالأعمال التجارية، بينما الاناث عاملات منازل، وهذا مناسب لهن لأنهن غير قانونيات وبالتالي لا يخضعن لقوانين العمل في الدولة، وهذا مناسب لهن لأنهن غير قانونيات وبالتالي لا يخضعن لقوانين العمل في الدولة [92] .

يساهم المهاجرون غير الشرعيين في اقتصاد جنوب افريقيا على الرغم من ان هذه المساهمة قد لا تكون مرتفعة مثل الضريبة يدفعها المواطنون المهاجرون الشرعيون من خلال شراء السلع لإرسالها الى الوطن، تخضع هذه السلع للضريبة في متاجر البيع بالتجزئة عند شرائها، يساهم المهاجرون غير الشرعيين ايضا من خلال العمالة الرخيصة والانتاج المرتفع في مكان العمل لانهم يتلقون اجوراً اقل من المواطنين الاصليين ولكنهم اكثر انتاجية، مما يساهم في نمو في القطاعات، وفي المكان الذي يعملون فيه، لا تقتصر الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية على مجال العمل فحسب، بل تمتد ايضا الى المساهمة في الجريمة ، وقد ساهم دخولهم الى البلاد بشكل غير قانوني في زيادة معدل الجريمة في جنوب افريقيا، المهاجرين غير الشرعيين ليسوا دائما هم الذين يرتكبون انشطة اجرامية في جنوب افريقيا، علاوة على ذلك، يمكن لمواطني جنوب افريقيا ارتكاب انشطة اجرامية والاختباء وراء المهاجرين غير الشرعيين، حيث لا يتم تسجيل معظم الجرائم التي يرتكبها المهاجرين غير الشرعيين [93] .

ومن بين القطاعات المتضررة في جنوب افريقيا قطاع الصحة، وتخصص الحكومة الميزانيات على اساس حجم السكان فقط، وفقا لإحصاءات التعداد التي اجرتها هيئة احصاءات جنوب افريقيا، ونتيجة لهذا فقد وصلت قدرة ميزانية الدولة الى اقصى حدودها، لان الحكومة لن تكون قادرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية للجميع، لقد فشلت الحكومة في توفير احتياجات شعبها لان مرافق الرعاية الصحية مثقلة بالأعباء بسبب طلب المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد، ولهذا السبب يدفع العديد من مواطني جنوب افريقيا ضرائب عالية لان البلاد تحتاج الى المزيد من الايرادات لتتمكن من تقديم الخدمات سيكون ذلك كافياً للجميع. احد متطلبات عبور الحدود هو اجراء فحص صحي للتأكد من ان الاشخاص الذين يدخلون البلاد لا يشكلون مخاطر صحية

ولن ينشروا امراضاً تشكل تهديداً لرفاهية شعب البلد المضيف، ولذلك، عندما يدخلون المهاجرون غير الشرعيين الى البلاد، لا يكون لديهم شهادات صحية تثبت انهم يتمتعون بصحة جيدة، ولذلك، هناك احتمال كبير ان ينقلوا العدوى الى اشخاص اخرين اثناء تفاعلهم واندماجهم في المجتمع، وبالتالي يؤدي ذلك الى حصول المهاجرين على المساعدة الطبية من مرافق الرعاية الصحية في جنوب افريقيا على حساب مواطني جنوب افريقيا (94)

يتعرض المهاجرون بشكل متزايد لخطر الاصابة بأمراض مثل الكوليرا وفيروس نقص المناعة البشرية والحمى الصفراء وما الى ذلك، ولذلك فان الهجرة غير الشرعية لها اثر سلبي على المرافق الصحية، من ناحية، يجب على المتخصصين في الرعاية الصحية والحكومة تطوير اساليب شاملة يمكن ان تساعد في القضاء على التمييز في مجال الرعاية الصحية، ومن ناحية اخرى، قد تتعارض العديد من سياسات الهجرة مع حق مقدمي الخدمات الصحية في تقديم الخدمات للمهاجرين غير الشرعيين (95) .

ثالثاً: تأثير سياسة جنوب افريقيا على المهاجرين

وقد يكون المهاجرين اكثر حساسية للظروف الاقتصادية من السكان الاصليين لان زيادة الدخل كانت بالنسبة للعديد من المهاجرين الدافع الرئيسي للهجرة، قدمت جنوب افريقيا ولا تزال توفر الجاذبية الاقتصادية التي تشتد الحاجة اليها لمعظم الافارقة من الدول الفقيرة، وبموجب قانون اللاجئين رقم 130 لعام 1998 ، ومع ذلك، يحق للأجلين الحصول على نفس الخدمات الصحية الاساسية التي يحصل عليها سكان الجمهورية (96).

هذا القسم مهم لا نه يتوافق مع دستور جمهورية جنوب افريقيا، الذي ينص على ان لكل شخص الحق في الوصول الى خدمات الرعاية الصحية وانه لا يجوز حرمان اي شخص من العلاج الطبي الطارئ، على الرغم من ان الدستور وقانون اللاجئين صريحان فيما يتعلق بحقوق اللاجئين والمهاجرين في الحصول على الرعاية الصحية، الا ان قانون المهاجرين مختلف، اذ ينص على انه يجب على الموظفين في العيادات والمستشفيات معرفة الوضع القانوني للمرضى قبل تقديم الرعاية، وهو امر لا شك فيه، مؤشر على التمييز ضد المهاجرين الذين يسعون للحصول عن خدمات الرعاية الصحية، وانتهاك حقوق الانسان للمهاجرين (97).

عندما يصل المهاجرون الى جنوب افريقيا، يصبحون جزءًا من بيئة جنوب افريقيا في مجتمعات مختلفة، وبالتالي يتفاعلون مع الاخرين في تلك البيئة، تتمتع بيئة جنوب افريقيا بالموارد التي يمكن ان تمكن المهاجرين من تحقيق سعيهم لتحقيق نوعية الحياة، على سبيل المثال، هناك مدارس للأطفال للالتحاق بها، ومرافق الرعاية الصحية مثل العيادات والمستشفيات من اجل الوصول على الرعاية الصحية ، اما بالنسبة (للضمان الاجتماعي) ، فان دستور جنوب افريقيا المادة 27(1)، ينص على ان لكل شخص الحق في الوصول الى الضمان الاجتماعي، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية للمهاجرين، فلا يسمح لهم بالحصول على الحق المعنى الا لفترة مؤقتة مدتها خمس سنوات، يمكنهم بعدها التقدم بطلب للحصول على الجنسية، وعندما يحصون على الجنسية، سيكون لهم الحق في الضمان الاجتماعي (98).

على الجانب الايجابي، بشكل عام، يعيش المهاجرون في بيئة مناسبة في جنوب افريقيا، على سبيل المثال، يقوم المهاجرون بتأجير مساحات من مواطني جنوب افريقيا لغرض ادارة اعمالهم الخاصة، وفي بعض الحالات، قام المهاجرون بشراء الاراضي لغرض ادارة الاعمال مثل المحلات التجارية ومساكن للإيجار (99).

يعد السعي لتحقيق نوعية حياة جديدة في شكل ما من اشكال العمل احد العوامل التي تحفز المهاجرين على الانتقال الى جنوب افريقيا، يمكن ان توفر هجرة اليد العاملة قيمة للعمال المهاجرين الذين لا يستطيعون

الحصول على عمل في بلدانهم الاصلية، ويتدفق العمال المهاجرون الى الدول المجاورة التي تتمتع بأفاق الثروة والرخاء، ورغم ان المهاجرين مسموح لهم بالعمل في جنوب افريقيا، الا ان ذلك يجب ان يكون في حدود القانون، وتحقيقا لهذه الغاية، يشترط قانون الهجرة رقم 13 لعام 2002 على الشخص ان يكون لديه تصريح عمل ساري المفعول، علاوة على ذلك، يحظر على صاحب العمل توظيف عامل مهاجر غير نظامي، ويتم فرض العقوبات على المخالفات، ليس هناك شك في ان هناك اصحاب عمل في جنوب افريقيا يواصلون توظيف المهاجرين غير الشرعيين ، وقد جات محاكم جنوب افريقيا لإنقاذ المهاجرين غير الشرعيين، وقضت المحكمة بان المهاجريين غير الشرعيين لهم حقوق بموجب قانون علاقات العمل [100].

رابعاً: حماية الطفل

الاطفال ليسوا محصنين عندما يتعلق الامر بظاهرة الهجرة، كان الاطفال من زيمبابوي يسعون لعبور حدود بيتبريدج دون والديهم الى جنوب افريقيا بسبب العوامل الاقتصادية في زيمبابوي، هاجر الاطفال الى جنوب افريقيا بسبب البحث عن التعليم وبشكل اساسي لتامين مستقبل افضل لأنفسهم، الاطفال الذين يسعون للهجرة الى جنوب افريقيا غير مصحوبين بذويهم ينتهي بهم الامر الى ان يصبحوا ضحايا لعمالة الاطفال، وفق للمادة 8 (5) من قانون اللاجئين لعام 1996 ، القاصر غير المصحوب بذويه هو طفل يقل عمره عن 18 عاما ويصل الى حدود الدولة وليس في عهدة اي شخص، ولذلك فان الاطفال الذين يهاجرون دون مرافقة والديهم او اولياء امورهم يحتاجون الى الرعاية والحماية، جنوب افريقيا هي احدى الدول الموقعة على الصكوك الدولية مثل الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل واتفاقية حقوق الطفل [101].

تم وصف سياسة الهجرة في جنوب افريقيا في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين بانها مقيدة واقصائية، ومن خلال هذا الموقف التقييدي، سعت دولة جنوب افريقيا الى التمييز بين " المهاجرين الشرعيين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين"، وذلك من اجل استبعاد الاخيرين من دخول البلاد وترحيلهم في حال دخلوا، رغم نجحهم القليل، ومع استمرار جنوب افريقيا في استقبال اعداد متزايدة من المهاجرين [102]، معظمهم غير مسجلين، تصاعدت التوترات بين مواطني جنوب افريقيا المحليين والمهاجرين الاجانب، تصاعدت الهجمات الخطابية والجسدية على الاجانب وخاصة اولئك الذين يعتقد انهم موجودون في البلاد بصورة غير قانونية، وقعت هجمات واسعة النطاق في مايو 2008، ويناقض استمرار العنف ضد الاجانب في السنوات الاخيرة مع التزام جنوب افريقيا بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان [103] .

بعد التحول الديمقراطي، اصبحت جنوب افريقيا وجهة جذابة للمهاجرين من اجزاء اخرى من افريقيا وخارجها بسبب بيئتها السياسية والاقتصادية المستقرة نسبيا، على الرغم من نشوء نظام ديمقراطي جديد في جنوب افريقيا، والذي يعتبر بقايا من ماضي الفصل العنصري الماضي، التعريف الاستبعادي للمواطنة في اعقاب تدفق المهاجرين، ثم اصبح الاساس لتأكيد معنى المواطنة الديمقراطية، ان المشاعر المعادية للمهاجرين في سياق التحول الاجتماعي والعنف ضد الاجانب بسبب الحرمان والاحباط النسبيين الناتج عن فشل حكومة ما بعد الفصل العنصري في الوفاء بوعودها في مجالات الاسكان والتعليم والرعاية الصحية وخلق فرص العمل، وبالتالي اطلقت سياسة الدولة العنان لنظام اجتماعي اقتصادي قائم على عنف السوق ضد غالبية فقراء جنوب افريقيا [104] . ويرى بعض المراقبين ان الهجرة تهديداً للأمن، ويتفقون على عدم وجود اي درجة من العسكرة على حدود جنوب فريقيا [105].

خامساً: الهجرة غير الشرعية قضية مثيرة للقلق

اصبحت الهجرة غير النظامية قضية مثيرة للقلق في جنوب افريقيا، ويرافق هذا القلق راي عام متزايد بان الوضع قد وصل الى مستوى لا يمكن السيطرة عليه، وقد ادى هذا النوع من الهجرة الى تأجيج الموقف

المناهض للهجرة بين المسؤولين والمجتمع المدني، قدر مكتب العمل الدولي عام 1997 ان 34.027 موزمبيقياً يعملون كعمال غير رسميين في قطاع الزراعة والخدمات التجارية في جنوب افريقيا، ومنذ عام 2000 ادت الفوضى الاقتصادية السائدة في زيمبابوي الى استنزاف الاف المهاجرين الاقتصاديين نحو (40)الفا، الذين يهيمن عليهم المهاجرون غير الشرعيين، ويعمل معظم هؤلاء المهاجرون الزيمبابويين في الزراعة التجارية في الجنوب الافريقي في مقاطعة ليمبوبو، وغيرها وجدوا طريقهم في قطاعي الخدمات والبناء في المدن الكبرى في جنوب افريقيا وخاصة جوهانسبرغ، كما يأتي الى البلاد مهاجرون افارقة غير شرعيين من سوازيلاند وليسوتو وملاوي وبوتسوانا وبقية افريقيا، وبما ان هؤلاء المهاجرون الافارقة ليس لديهم وثائق، فانهم يعملون في ظل ظروف غير انسانية غالباً ما تنتهك حقوقهم، لتجنب دفع اجور الموظفين الموسميين عند انتهاء العقود، يقوم اصحاب المزارع بإبلاغ الشرطة عن وجودهم غير القانوني، ويتفاقم وضع العمال الاجانب بسبب تصاعد موجة كراهية الاجانب في البلاد بعد التغييرات السياسية التي حدثت في عام 1994 [106].

وينظر الى الاجانب الافارقة على انهم يشكلون تهديدا للوظائف النادرة لانهم يحلون محل الباحثين عن عمل محليين او يتنافسون معهم من خلال قبول اجور منخفضة، تعتبر الهجرة غير النظامية قضية حساسة للغاية في جنوب افريقيا، ولا يقتصر الامر على عدد المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في جنوب افريقيا، عدم اليقين الاحصائي والخلافات، كما انها مصدر للتنافس السياسي، وفي نهاية التسعينيات جاء رقم تقديري من مجلس ابحاث العلوم الانسانية وحدد العدد بين 2.5 و 4 ملايين، مع حد اعلى يبلغ 12 مليون، وتبين ان هذا الرقم غير واقعي [107].

سادساً: سياسة جنوب افريقيا تجاه ترحيل الاجانب

ادت قوانين الهجرة اللاجئين، الخاصة بطرد الاجانب غير المسجلين [108] ، الى التحايل على الحماية الاجرائية والضمانات الموضوعية المنصوص عليها في قضية منظمة، قانون منع الاخلاء غير القانوني والسيطرة غير المشروعة على الاراضي رقم 19 لعام 1998 [109]، والمحاكم قد فشلوا في تقديم التوجيه، فيما يتعلق بالطبيعة الدقيقة لتشريعات سلطة الشرطة التي تفرض اخلاء الاجانب غير المسجلين بموجب قانون الهجرة واللاجئين، وبالتالي، اخلاء الاجانب غير المسجلين تحت ستار "فقط للتعرف على المهاجرين غير المسجلين"، وعمليات الاخلاء يتم تنفيذها من قبل المسؤولين والسلطات الحكومية، ودون الامتثال للحماية الاجرائية والضمانات الموضوعية، نفذت عمليات الاخلاء اثناء الفصل العنصري دون اشعار مسبق، وعادة ما شملت هدم المباني او الهياكل، وتمت دون امر من المحكمة مع مراعاة الظروف الشخصية لشاغليها القانونيين، وهذا ما حدث في مدينة اهور هوليني متروبوليتان [110] .

ان ابعاد الاجانب غير الشرعيين [111] لترحيلهم يحرمهم من منزلهم وهي " تجربة مؤلمة ومهينة في كثير من الاحيان"، مما يؤدي الى ادامة تهميش الاجانب غير الشرعيين ووضعهم في المجتمع، لا يحاول قانون الهجرة تحقيق توازن بين المصالح العامة للسلطات المحلية لمراقبة الهجرة والمهاجرين والمصالح الفردية للأجانب غير الشرعيين الذين يتأثرون بشدة بأخلاء منازلهم بعد الاعتقال والترحيل، لا يتضمن قانون الهجرة نصاً محدداً يلزم مسؤولي الهجرة بدراسة حقوق ومتطلبات وظروف الاجانب غير الشرعيين قبل تنفيذ الترحيل، ما اذا كان نظام الملكية الذي يعزز المادة 39(2) من الدستور هو انسب مصدر قانوني لطرد الاجانب سواء كان قانون الهجرة او قانون اللاجئين او المسجلين، فان ذلك يعتمد على قدرة وامكانات كل من هذه القوانين لتعزيز روح الدستور وجوهره، عندما يبارد مالك خاص او شخص مسؤول عن الارض الى اجراءات الاخلاء عاجلة، تتولى احد اجهزة الدولة اجراءات الاخلاء، بعد ان تصدر المحكمة امر الاخلاء اذا كان ذلك للمصلحة العامة [112].

كجزء من قانون الهجرة لعام 2002، تم ادخال تدابير تكميلية لتشديد القيود على التأشيرات، وقد ثبت ان تأثيرها ضئيل في منع الهجرة غير النظامية لان التهريب عبر الحدود يوفر طرقا ارخص لتسهيل الدخول السري الى البلاد، وقد شهدت بعض المناطق الحدودية في جنوب افريقيا تركيزاً عالياً للمهاجرين غير الشرعيين الذين تتشابه تقاليدهم (بما في ذلك اللغة) تماما مع السكان الاصليين، يتم التأكيد بشكل متكرر على العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والانشطة الاجرامية الدولية، وهذا اعتراف بجنوب افريقيا كموقع استراتيجي في الاقتصاد العالمي، من الناحية الجيوسياسية، توفر البلاد مساحة لبعض الانشطة السرية التي تشمل تجار المخدرات والبشر المحليين ودوليين، وتشير السجلات الاخيرة الى ارتفاع مطرد في عدد مجرمي التهريب والمهاجرين لأسباب اقتصادية والبغايا، فضلا عن الاتجار بالبشر، وقد ادى ذلك الى تغذية بعض العصابات الاجرامية ذات طبيعة العابرة للحدود الوطنية ، في حين تعمل مجموعات اخرى في البلاد وتتواطأ مع مسؤولي الهجرة [113].

جدول (1)

عمليات ترحيل مواطني الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي من جنوب افريقيا 1990-1996 [114]

اسم الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
انغولا		1	4	1	18	39	69
بوتسوانا	596	604	458	105	48	11	7
ليسوتو	3832	4440	6235	3090	4073	4087	33344
ملاوي	78	177157		250	398	1154	1920
موزنبيق	42440	47074	61210	80926	71279	131689	157425
ناميبيا		1828	337	219	88	84	-
سوازيلاند	1225	15	2283	789	981	837	1589
تنزانيا	6	1	47	52	241	836	998
زامبيا	1	7174	11	1	16	23	20
زيمبابوي	5363		12033	10861	12931	17549	14651
المجموع	53431	238294	82618	96294	90073	156309	210023

جدول (2)

الدول الرئيسية للمبعدين 1994-2004 [115]

السنة	موزنبيق	زيمبابوي	ليسوتو
1994	71279	12931	4073
1995	131689	17539	4087
1996	157425	14651	3344
1997	146285	21673	4077

1998	141506	28548	4900
1999	123961	42769	6003
2000	84738	45922	5871
2001	94404	47697	5977
2002	83695	38118	5278
2003	82067	55753	7447

ويبين الجدول (1) و (2) بوضوح ان ثلاث دول بها اعداد المرحلين، ومن بين هذه البلدان، تظهر زيمبابوي زيادة مستقرة للغاية خلال الفترة 1994-2004، ويشير عدد المرحلين في عام 2002 الى انخفاض كبير، ومن المثير للاهتمام ان الاتجاهات في موزنبيق تظهر انخفاضا مطردا حيث بلغت ذروتها في عام 1999، ومع ذلك، يظل الموزمبيقيون في القمة مقارنة بالدول الاخرى، خلال تلك الفترة، زادت حدة عمليات الترحيل نتيجة الضوابط الصارمة المنبثقة عن تعديلات عام 1992 على قانون مراقبة الاجانب رقم 96 لعام 1991، ومن بين الجوانب التي اكدت عليها التعديلات موقف الحكومة الصارم تجاه المهاجرين غير الشرعيين، مع الاشارة الى ذلك، بشان تزايد الهجرة غير الشرعية بعد بداية الديمقراطية في جنوب افريقيا، والتي وفرت فرص عمل للسكان الفقراء، بين عامي 1990 و 1997، قامت سلطات جنوب افريقيا بترحيل عدد كبير من المواطنين من مجموعة تنمية الجنوب الافريقي ، مثلوا 99.7% من اجمالي المرحلين، ونسبة 0.1% تم ترحيلهم خارج مجموعة تنمية الجنوب الافريقي، وتشمل الدول المعنية باكستان، الهند، الصين، المملكة المتحدة، بنغلادش، تركيا وتايلاند على سبيل المثال لا الحصر [116].

ممارسة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ليست فعالة، ويعود معظم المرحلين الى جنوب افريقيا باستخدام قنوات غير قانونية مختلفة، وهو ما تمثل تحديا كبيرا للإدارة الفعالة للهجرة غير النظامية، ويتطلب الامر بعض الاساليب التكنولوجية المتقدمة مثل اخذ البصمات لمعالجة مشكلة العودة الى الاجرام، اصبحت الهجرة عبر الحدود والداخلية مشكلة خطيرة بالنسبة لإنفاذ القانون، يستقر المهاجرون عبر الحدود والمهاجرون الداخليون في مستوطنات غير رسمية، معظمهم ليس لديهم وظائف ويعيشون في ظروف مزرية، بينما ينجذب اخرون الى الجريمة لكسب لقمة العيش، وقد ارتفع عدد المستوطنات غير الرسمية الى ما يقرب من 3000 مستوطنة معظمها في غوتنغ، فشلت شرطة الحدود في ردع الهجرة غير النظامية بشكل فعال، بالإضافة الى سهولة اختراق الحدود، فان حفظ الامن يعد مسالة مثيرة للقلق بسبب انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها الشرطة، على سبيل المثال تعرض موزنبيق للعض من قبل كلاب التي اطلقها اثنان من ضباط الشرطة البيض، ان ادارة الاشخاص البيض للمؤسسة المسؤولة عن ضمان العودة الى الوطن، والتي تقع في ليندبلا في مكان ما في مقاطعة ليمبوبو، امر مكلف للغاية، على سبيل المثال في عام 2001، قامت حكومة جنوب افريقيا بصرف 32 مليون راند لشركة بوساسا للضيافة التي تدير مركز ليندبلا لإعادة التوطين، يتم تكبد التكاليف عند العودة الى الوطن يتم اعادة المعتقلين الى وطنهم ويأتون من مختلفة دول العالم، كما ينشط المتاجرون عبر الحدود بشكل كبير في موزنبيق وزيمبابوي [117].

سابعاً: التعصب الاجتماعي والتعبير عن كراهية الاجانب على مستوى المجتمع

ولم يقتصر الامر خلال فترة الفصل العنصري كوسيلة لتوظيف العمالة الرخيصة من البلدان المجاورة، بل انها غذت ايضا على المناقشات السياسية والعامة حول تكوين المواطنة في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري، تعتبر الهجرة امراً اساسياً للغاية بالنسبة للاستحقاقات المختلفة للسلع والخدمات العامة من خلال المواطنة، ومن الحقائق الجديرة بالملاحظة ان الطريقة التي تشابك بها الاستحقاق مع مواقف كراهية الاجانب

الموجهة نحو الاجانب الافارقة، لم تغيير في الماضي بقدر ما تغيرت مع شراستها ووصلت تدريجيا الى مستوى يمكن وصفه بالتوتر، ومع ذلك، فان التوتر الذي خلقته سياسة الاستحقاق يذهب الى ما هو ابعد من انتخابات عام 1994، حيث تقول ان كراهية الاجانب في جنوب افريقيا هي نتيجة مباشرة لنوع معين من السياسة، ونوع معين من الدولة التي تشكلت في معارضة الطريقة التي يتم بها الحكم، دولة الفصل العنصري تستجوب رعاياها، في دولة ما بعد الفصل العنصري، يلعب السياسيون ومؤسسات الدولة دورهم في صنع كراهية الاجانب، وقد تسرب هذا الى المجتمع بأكمله [118].

ردود الفعل الاجتماعية على الهجرة غير النظامية للمواطنين الافارقة الاجانب، تشكلت من خلال الخطابات السياسية حول الهجرة، ان لهجة الخطابات مناهضة للهجرة الى حد كبير، لا تزال التصورات العامة حول الهجرة غير النظامية مدفوعة بالشائعات او الاخبار التي يتم نشرها عبر وسائل الاعلام او الانشطة الاجرامية ذات الصلة او المخاوف بشان الغزو من قبل الغرباء او الاجانب، غالباً ما يتم انتقاد وسائل الاعلام التي ترعاها الدولة لنشرها بعض التصورات السلبية حول المهاجرين الافارقة من خلال تصوير معظمهم على انهم مهاجرين غير شرعيين او الابلاغ عن معلومات تخمينية حول تورطهم في انشطة اجرامية، مثل هذه التصورات السلبية، تميل التقارير الى تأجيج كراهية الاجانب داخل مجتمع جنوب افريقيا، وقد تم تصنيف جنوب افريقيا على انها الدولة الاكثر كرهاً للأجانب في العالم [119].

ان كراهية الاجانب ليست فريدة من نوعها في جنوب افريقيا، وما يجعل الوضع غريبا في جنوب افريقيا هو التعبير عن العنف الجسدي الذي يأتي في ظل النظام السياسي ما بعد الفصل العنصري، تعد المظاهر الشعبية لكراهية الاجانب، المصحوبة بهجمات عنيفة ومميتة على المهاجرين من بقية افريقيا، ظاهرة اصبحت شائعة، اذ ان ارتفاع كراهية الاجانب مع الوقت يعيق الاندماج الاجتماعي للأجانب بسبب تقييد التفاعل بينهم وبين السكان المحليين، تعود جذور كراهية الاجانب الى عدم الفهم الشعبي للأنواع المختلفة من الاجانب السود القادمين الى البلاد، وبسبب عدم وجود معلومات موثوقة حول تأثيرهم الاجتماعي والاقتصادي ومساهماتهم الايجابية، ما يمكن ان تقدمه لنمو اقتصاد جنوب افريقيا، يعتبر غالبية مواطني جنوب افريقيا ان الهجرة غير الشرعية امر سيء بالنسبة لهم ويحثون الحكومة على الحد منها من خلال فرض الاعادة الى الوطن ومعاقبة اصحاب العمل الذين يوظفون المهاجرين غير الشرعيين، غالباً ما يقع الاجانب السود ضحايا لهجمات كراهية، الاجانب الذين نظمهم اعضاء المجتمعات المحلية ، على سبيل المثال، الهجمات على الاجانب السود في مدينة الكسندرا في عام 1994 وجوهانسبرج طوال عام 1997، طرد المواطنين السنغاليين من قطار متحرك في عام 1998 [120].

المواقف المعادية للأجانب سائدة وواسعة الانتشار في مجتمع جنوب افريقيا، ويتم اتخاذ الاجانب ككبش فداء باعتبارهم السبب الرئيسي للبطالة، وتهديدا للقيم المجتمعية، يظهر سكان جنوب افريقيا عموما مستويات عالية من التعصب والعداء تجاه الأجانب، انهم يشعرون بالتهديد بسبب وجود الاجانب ويفضلون السياسات الصارمة مثل كهربة الحدود، وحرمان الاجانب من الحقوق الاساسية، وابقاء اللاجئين يعيشون في مخيمات حدودية [121].

استخدام الموزمبيقيين غير المسجلين كطعم حي لتدريب الكلاب البوليسية في عام 2000، واحراق المنازل، والهجمات العنيفة ضد الزيمبابويين في بلدة زاند سبرينت في عام 2001، وكان عدد الاشخاص المفقودين في معظم الحالات كبيرا، على الرغم من انه تم التقليل من تقديره بشكل واضح، اذ لم يتم الابلاغ عن حالات اخرى، على سبيل المثال في عام 1997 مقتل 30 من طالبي اللجوء في جميع انحاء جنوب افريقيا، وهذا يوفر بعض المؤشرات على الطريقة التي يتردد بها التعصب العنيف تجاه الهجرة الافريقية بعنف على مستوى المجتمع المحلي، زعم بعض الاجانب، ضحايا هذه الهجمات [122]، تورط سائقي سيارات الاجرة او المتاجر

بالاعتداءات عليهم، وفي بعض الحالات اتهمت الشرطية المحلية بدعم اعمال الغوغاء لسحب المهاجرين من المدن ونهب ممتلكاتهم ، وعلى المستوى الشعبي يرتبط الوصول الى الخدمات الاساسية بشكل عام بحق الاستحقاق للمواطنين والاجانب كمنافسين في نظام الرعاية الاجتماعية، وقد وجد ان هذا يتردد في خطاب السياسة المحليين الذين يستخدمونه عمدا لجذب الناخبين، اذ يتنافس الاجانب بشراسة مع السكان المحليين على الموارد الضئيلة (مساحة الاسكان، ووظائف صغيرة والخدمات الاساسية)،هناك تصور كبير بين مواطني جنوب افريقيا بان الاجانب هم المستفيدون الرئيسيون من توفير الخدمات الاجتماعية في حين يتم استبعاد معظمهم، مما يؤدي الى موجة من كراهية الاجانب [123] .

غالباً ما ترجع كراهية الاجانب الانتهازية الاستراتيجية والانتهازية الى السياسة الفظة للخطاب الشعبوي المناهض للمهاجرين في الخطاب السياسي السائد، بمشاركة وتواطؤ العديد من القادة السياسيين وغيرهم على المستوي الوطني والمجتمعي، هذا التطبيع للمشاعر والممارسات المعادية للمهاجرين كنموذج مقبولة للأجندة السياسية السائدة بشان الهجرة [124].

وقد ادت تحديات البطالة والفقر وعدم المساواة الى ظهور نزعات كراهية الاجانب بين مواطني جنوب افريقيا، واتخذت الحكومة عدة تدابير للتخفيف من افة كراهية الاجانب، في جملة امور، اعمال الشرطة الواضحة، وبرامج التوعية المجتمعية، وتعزيز التسامح، والتنوع الثقافي، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، ان موقف حكومة جنوب افريقيا ركز على احتضان التنوع والتسامح كقيم اساسية لديمقراطيتها الدستورية، وتواصل الحكومة التصدي للتحديات المتعلقة بتحقيق التماسك الاجتماعي، اذ اطلقت عدة برامج بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا، التي سعت بالتعاون مع محامون من اجل حقوق الانسان وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني، للقيام بهذه المهمة المتمثلة في توفير بعض الحماية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين، وغيرهم من الشركاء الاجتماعيين ذوي الصلة لمواجهة هذه التحديات [125]

ثامناً: ادارة او امن الحدود في جنوب افريقيا

خلال حقبة الفصل العنصري، انعكس اتجاه ادارة الحدود ودخول المهاجرين، بما في ذلك المواطنين السود من السكان الاصليين، لذلك تم تحصين الحدود البرية بأسوار كهربائية، ودوريات عسكرية منظمة ووحدات كوماندوز مدنية مساعدة، تم التعامل مع وظيفة مراقبة الحدود ذات الصبغة العسكرية العالية هذه في المقام الاول من قبل الشرطة شبه العسكرية في جنوب افريقيا، امام قوات دفاع جنوب افريقيا السابقة، بذلت جهوداً لمنع التحركات غير النظامية للأجانب والسود من جنوب افريقيا من دخول البلاد، ولايزال عدد كبير من حدود جنوب افريقيا تعاني من الانشطة الاجرامية، بما في ذلك الصيد غير المشروع لوحيد القرن، والاتجار بالبشر والمخدرات، فضلا عن السرقة [126] ، خاصة ان جنوب افريقيا تشترك في حدود برية مع ست دول هي: سوازيلاند، ليسوتو، ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي وموزنبيق، لكل دولة من الدول المذكورة اعلاه مداخل ومخارج حدودية الى جنوب افريقيا ، يشمل السفر البحري في البلاد ثمانية موانئ، اذ يحيط بها شريط ساحلي يبلغ طوله 2500 كم، كما يوجد بها عشرة مطارات دولية، بالنسبة للسفر البري، هناك (54) نقطة عبور حدودية، ونظراً للحجم الهائل للحدود، ينبغي ان تكون هناك موارد بشرية تتسم بالكفاءة والفعالية لضمان الدخول القانوني للبلاد، علاوة على ذلك، عالجت الحكومة ما بعد الفصل العنصري من خلال اشراك قوات الدفاع الوطني لتنظيم امن الحدود، ولكن في عام 1994 وضعت الحكومة سياسة جديدة للانسحاب التدريجي لقوات الدفاع الوطني لجنوب افريقيا SANDF [127].

يؤثر نمو الهجرة غير الشرعية على اقتصاد البلاد من خلال النفقات المتعلقة بالترحيل والاعادة الى الوطن والمأوى والغذاء وغيرها، وهذا لا يؤثر فقط على الاقتصاد، بل يهدد ايضا امن البلد المضيف حيث يميل

بعض المهاجرين غير الشرعيين الى ممارسة هذه الانشطة الاجرامية [128] ، ادارة الحدود هي عملية تعاونية للأمن القومي والسيادة بين الدولة وجيرانها، من اجل ضمان سلامة اراضيها وسيادتها.

تاسعاً: بروتوكول بشان حرية الاشخاص

وبحلول عام 1995، كانت امانة الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي قد اعدت المشروع الاولي للبروتوكول المتعلقة بحرية حركة الاشخاص، والذي يؤكد على حقوق المحركين في الدخول والاقامة والاستقرار ويؤدي في النهاية الى الغاء ضوابط الحركة في المنطقة، ونتيجة لذلك رفضته بوتسوانا وناميبيا وجنوب افريقيا، وفي عام 1997 قامت جنوب افريقيا بصياغة مشروع بروتوكول بشان حركة الاشخاص في الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، مما ادى بسهولة الى خفض مستوى المسودة الاولى التي اكدت على حرية الحركة، وتهدف المادة 3 من البروتوكول الى تحقيق الازالة التدريجية لجميع الضوابط المفروضة على مواطني الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، بحيث تكون هناك حرية تنقل للأشخاص في المنطقة خلال عشر سنوات من تاريخ دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ [129] .وينص الفصل الثاني من القانون الدستوري لجنوب افريقيا رقم 108 الصادر عام 1996 احترام وتعزيز وحماية كافة حقوق الانسان والحريات الاساسية، كما يؤكد الدستور على كرامة الانسان وتحقيق المساواة وعدم التمييز العنصري وعدم التحيز على اساس الجنس [130]

الخاتمة:

تتناول هذه الدراسة سياسة جنوب أفريقيا تجاه الهجرة غير الشرعية في المدة من عام 1994 إلى عام 2002. وتهدف الدراسة إلى تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها جنوب أفريقيا للتعامل مع التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتقييم مدى فاعلية تلك السياسات في التصدي لهذه المشكلة المعقدة. ارتكزت النتائج على ما يأتي:

- ارتكزت سياسة جنوب أفريقيا تجاه الهجرة على مجموعة متنوعة من الإجراءات والسياسات. وقد تم تنفيذ نهج شامل يركز على تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين. كما تم تحسين ظروف المعيشة والحماية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال تقديم الدعم والمساعدة اللازمين، تم تشكيل هيئات ومؤسسات خاصة للتعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية وتقديم الدعم والمساعدة للمهاجرين غير الشرعيين. ومع ذلك، كانت هناك بعض نقاط الضعف في تلك السياسات والإجراءات. على سبيل المثال، كان هناك نقص في الوعي والتعليم بشأن قضايا الهجرة غير الشرعية وحقوق المهاجرين. وكانت هناك ايضاً تحديات في تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة.
- كانت سياسة جنوب أفريقيا تقوم على التوازن بين الأمن القومي وحقوق المهاجرين. وعلى الرغم من ان لديها بعض نقاط الضعف، ومع ذلك، يجب أن يظل التركيز على تحسين الوعي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز حقوق المهاجرين.
- ركزت سياسة جنوب افريقيا بشكل اساسي على زيادة الرقابة وضمان تطبيق قوانين الهجرة. وتم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وترحيل المهاجرين غير الشرعيين. الا ان هذه السياسة لم تكن فعالة بشكل كامل في الحد من الهجرة غير الشرعية، حيث استمرت هذه الظاهرة في الارتفاع خلال الفترة المدروسة.
- خلصت الدراسة إلى أن سياسة جنوب أفريقيا لم تكن فعالة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بالهجرة، اضافة الى الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات أكثر شمولية وتوازن بين حقوق المهاجرين غير الشرعيين وأمن البلاد ومصالحها الوطنية .

توصيات

- يوصى بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة. كما يوصى بتعزيز الجهود الحكومية في توفير فرص العمل اللائق وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين، مما يساهم في تقليل الإغراءات الهجرة غير الشرعية.
- أهمية تبني سياسات شاملة ومتكاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في جنوب أفريقيا .
- كما تشير النتائج أيضًا إلى أن هناك حاجة ملحة لوضع سياسات جديدة وفعالة للتعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية في جنوب افريقيا. وينبغي لهذه السياسات ان تركز على جوانب متعددة مثل تحسين آليات ضمن تنفيذ القوانين وتوفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة للهجرة.

الهوامش

(1) زهير علي احمد النحاس، تاريخ العالم الثالث، جامعة الموصل، كلية الاداب قسم التاريخ، د.ت، ص 132.
(2) محمد ابراهيم حسن، جغرافية افريقيا الطبيعية والبشرية ومظاهرها الاقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 346.
(3) سيف معتز عمر وناظم رشم معتوق، موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا بين عامي (1977-1979)، مجلة دراسات تاريخية، ملحق العدد 33-كانون الاول 2022، ص 584.
(4) للمزيد من المعلومات حول جغرافية جنوب افريقيا، ينظر:
WORLD BANK GROUP, Clmate Risk Country Profile South Africa, Washington, 2021, p 2. www.worldbank.org.
(5) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي: (الامارات انموذجا)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الثامن والاربعون،2011، ص 138.
(6) هاجر اشرف عمر عبد الرحيم، توزيع السكان في جمهورية جنوب افريقيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة القاهرة-كلية الدراسات الافريقية العليا، شعبة البحوث الجغرافية، يناير 2023، ص 5.
(7) WORLD BANK GROUP, Op. Cit, p 2.
(8) محمد البشير الاعور، سياسات ادارة التعدد اللغوي في جنوب افريقيا، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد الحادي عشر، 2017،ص 52.
(9) عندما جاء البرتغاليون الى جنوب افريقيا عام 1487، وجدوا الهوتنتوت يعيشون في منطقة خليج سالدان ومنطقة خليج تيبل ومنطقة خليج موسيل. حوالي القرن السابع عشر، كانوا يعيشون حول منطقة الكاب واورنج (البانتو)، حوالي القرن العاشر الميلادي، احتل البانتو جزءًا من جنوب افريقيا، وفي منتصف القرن السابع عشر استقروا في نالتال، وفي اجزاء من مدينة كيب، بعد معاناة طويلة ناجمة عن حالة الصراع المستمرة مع القبائل الاخرى البشمن، والهوتنتوت، ظهرت مع مرور الوقت ثلاثة اقسام رئيسية بين البانتو كمجموعة لغوية، تشمل ، نجواني، تسوانا وسوثو الشمالية والجنوبية،البانتو الجنوبي الغربي، وتسمى بالاسم العام، وهو البانتو الشمالي الغربي. للمزيد من المعلومات حول هذه القبائل، ينظر: محمد ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص 346.
(10) البوير هم من اصل هولندي دخلوا البلاد في جماعات كبيرة هربا من الاضطهاد في بلادهم في اواخر القرن السادس عشر، واختلطوا مع السكان الاصليين من جماعات زنوج البانتو والبوشمن فأضافوا سلالة جديدة من المولدين(البوير)، والذين يسمون حاليا بالملونين، للمزيد من المعلومات ينظر: محمد ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص 346.
(11) انور عبد الغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية، دار الريخ، الرياض، 1982، ص 311.
(12) المصدر نفسه.
(13) ايهاب حسين علي حسين العجيلي وطارق نجم عبد الواحد كاظم، جنوب افريقيا والتميز العنصري غاندي ونلسن مانديلا انموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مج 25، العدد 4، 2017، ص ص 1573-1574.
(14) محمد البشير الاعور، المصدر السابق، ص 52.
(15) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، افريقيا: دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي، 2015، ص 479.
(16) المصدر نفسه.
(17) انور عبد الغني العقاد، المصدر السابق، ص 312.

(18) علي حسين علي سعيد، جنوب افريقيا- دراسة في التطور السياسي من الاستعمار حتى الاستقلال، جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم التاريخ، 2009، ص 3.

(19) ظهرت فكرة انشاء مواطن دائمة لغالبية السكان الافارقة السود(المعازل) فيما سمي بقانون الارض الوطني الذي صدر في عام 1913 ، بموجبه تم تحديد عدد من المناطق، معظمها في الشرق، وهي افقر المناطق تربة صالحة للزراعة ، واقلها مطرا، كما انها تخلوا من الثروة المعدنية، وهي مستودع للأيدي العاملة الرخيصة، للمزيد من المعلومات ينظر: جودة حسين جودة، قارة افريقيا دراسة في الجغرافيا الاقليمية، دار المعرفة الجامعية، 2000 ، ص ص 445-446.

(20) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المصدر السابق، ص ص 501-502.

(21) المصدر نفسه، ص ص 499-500.

(22) محمد ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ص 350-356.

(23) خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص139؛ الموسوعة المعرفية الشاملة.

(24) علي حسين علي سعيد، المصدر السابق، ص 3.

(25) الموسوعة المعرفية الشاملة

(26) محمد ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ص 350-356.

(27) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المصدر السابق، ص ص 512-514.

(28) Ben Schiff, The Afrikaners after Apartheid, Current History, Vol. 95, No. 61, May 1996, p p 217-218.

(29) وتجذب جنوب أفريقيا بثروتها الكبيرة وقدراتها الصناعية عدداً من الأجانب للاستقرار فيها، كما أن هجرة أكثر من 600 ألف أفريقي إلى جنوب أفريقيا واكتسابهم تبعية الدولة يشير بوضوح إلى حاجة اقتصاد الدولة إلى العمالة الرخيصة من خارج الدولة. ، التي تقدمها الدول المجاورة. وخاصة المحميات البريطانية السابقة (بوتسوانا-ليسوتو-سوازيلاند)، والمستعمرة البرتغالية في موزمبيق، والمستعمرات السابقة (ملاوي وروديسيا)، للمزيد من المعلومات ينظر: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المصدر السابق، ص ص 497-498.

(30) المصدر نفسه، ص ص 504-505.

(31) علي حسين علي سعيد، المصدر السابق، ص 4.

(32) الامم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، وثيقة اساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف جنوب افريقيا، 26 تشرين الثاني 2014 ، ص 15.

(33) محمد فؤاد رشوان، الهجرة غير الشرعية في شرق افريقيا.. الاسباب والنتائج. 2019/10/7.على الموقع www.pharostudies.com

(34) T Inoguchi & S Fujii, The quality of life in Asia: A comparison of quality of life in Asia, Springer, New York, 2013, p p 3-6.

(35) محمد فؤاد رشوان، المصدر السابق.

(36) المصدر نفسه.

(37) وحدة الشؤون الافريقية والتنمية المستدامة، من افريقيا الى اوروبا "الهجرة غير الشرعية وسياسات التعامل معها"، سلسلة دراسات عن الهجرة غير الشرعية (2)، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، ص ص 2-3.

(38) Rosemary Nyikadzino, the Psycho-Social Effects of Xenophobia on Immigrats Living in Townships in Johannesburg, Gauteng, South Africa ,2023.www.rsisinternational.org.

(39) حاج سودي محمد وبطيمي حسين، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي "الجزائر انموذجا"، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، مج 23، العدد 2، 2021، ص ص 133-134.

(40) المصدر نفسه.

(41) المصدر نفسه، ص 134.

(42) مراد بن قيطة ومحمد امين بن جيلالي، تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثرها على التنمية في شمال افريقيا، مجلة دفاتر المتوسط، ص ص 122-123.

(43) وحدة الشؤون الافريقية والتنمية المستدامة، المصدر السابق، ص 4.

(44) الهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2009، ص 269.

(45) جودة حسنين جودة، المصدر السابق، ص 438.

(46) رولاند اوليفر وجون فيج، موجز تاريخ افريقيا، ترجمة: دولت احمد صادق، مراجعة: محمد السيد غلاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص ص 179-180.

(47) للمزيد من المعلومات حول الاصطدامات والمعارك بين القبائل مع بعضها البعض والبوير، وكذلك معرفة اسباب ونتائج حرب البوير، ينظر: عباس غلام حسين، حرب البوير: عرض لوقائعها واحداثها في منشورات مجلتي الهلال والمقتطف دراسة تاريخية 1899-1902، مجلة دراسات تربوية، العدد 53، 2021، ص ص 191-194؛ Ben Schiff, Op. Cit, p 217

(48) Ibid, p 216-217.

(49) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المصدر السابق، ص 478.

(50) المصدر نفسه.

(51) جودة حسنين جودة، ص 439.

(52) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، المصدر السابق، ص 479.

(53) G. Tati, the Immigration issues in the post-apartheid South Africa: Discourses, policies, and social repercussions, Population Studies and Demography Programme, Statistics Department, University of the Western Cape, 2008, p 424. www.doi.org.

(54) للمزيد من المعلومات حول قوانين الهجرة . ينظر:

Jonathan Klaaren, Historical Overview of migration in South Africa, 2017,p 24.
www.first/Juta/ juta/Immigration-Lawch02./

(55) للمزيد من المعلومات حول قوانين الهجرة . ينظر: Ibid, p p 25-26.

(56) Jonathan Klaaren, Op. Cit, p p 27-28؛Wim Louw, Electoral reform and South Africa, The Journal of the Helen suznan Foundation, issue 24,November 2014, p20.

(57) اتبعت سياسة حكومة البيض لجنوب افريقيا، سياسة الفصل التدريجي بين المجموعات العرقية الرئيسية في الدولة، وهي السياسة المعروفة بالفصل العنصري، وتهدف حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا بهذه السياسة الفصل بين المجتمعات الاربعة الرئيسية فصلا سياسياً واجتماعياً واقتصادياً واقليمياً، وسبب اتباع هذه السياسة لأمرين هما المحافظة على بقاء جنوب افريقيا البيضاء ، الامر الاخر اعطاء الفرصة للبانتو ولغيرهم من المجموعات العرقية غير الاوربية انماء مناطقهم التي خصصت لهم، للمزيد من المعلومات ينظر : جودة حسين جودة، المصدر السابق، ص 444.

(58) للمزيد من المعلومات حول القوانين ينظر Jonathan Klaaren, Op. Cit, p p 28-29.

(59) اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 تدعم هذه الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام 1951 المادة 14 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 بالمادة 14، وتعترف هذه المادة بحقوق الاشخاص في طلب اللجوء هرباً من الاضطهاد في بلدان اخرى، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 22 ابريل 1954، ولم تخضع الا لتعديل واحد في عام 1967، فرضت هذه الاتفاقية قيوداً على الاشخاص الفارين من حوادث الحرب، للمزيد من المعلومات . ينظر: المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، المصدر السابق.

(60) Ibid.

(61) G. Tati, Op. Cit, p 424.

(62) Jonathan Klaaren, Op. Cit, p p 28-29

(63) للمزيد من المعلومات حول هذه القضية، ينظر:

Emma Ali Mohammad & Gustav Muller,The illegal eviction of undocumented foreigners from South Africa,African Human Rights Law Journal,19, 2019, pp795, 798.

(64) Jonathan Klaaren, Op. Cit, p p 28-29..p 30.

(65) الامم المتحدة، المصدر السابق، ص 4.

(66) بلغ عدد الاحزاب المشاركة في الانتخابات نحو (28) حزبا، منها (19) مرشحا على المستويين الجهوي والوطني، فيما اقتصرت مشاركة (9) الباقية على المشاركة على المستوى الجهوي فقط، (7) تمكنت الاحزاب من الفوز بالانتخابات ، وهي (المؤتمر الوطني الافريقي حصل على 62.65%، الحزب الوطني 20.39%، حزب الحرية انكاثا 10.54%، جبهة الحرية 2.17%، الحزب الديمقراطي 1.73%، المؤتمر الديمقراطي 1.35% و الحزب الديمقراطي المسيحي 0.45%)، للمزيد من المعلومات حول انتخابات عام 1994 ومشاركة الاحزاب والمواطنين ينظر:

Hair Shoran Chhabra, South Africa Foreign Policy, New Delhi published by Africa publication,1997, p p 65-67.

(67)Ben Schiff, Op. Cit, p 216.

(68) بين عامي 1995 و2006 ، كانت جنوب افريقيا عضوا في لجنة حقوق الانسان في ثلاث مناسبات، تراست الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان في عام 1998، وشغلت منصب نائب رئيس الدورة الثامنة والخمسين في عام 2002، وعملت كمنسق لحقوق الانسان . القضايا نيابة عن المجموعة الافريقية خلال الدورة التاسعة والخمسين في عام 2003، كما وقعت على معظم المواثيق الدولية لحقوق الانسان، و تعتبر من الدول الاطراف في المواثيق الاقليمية، للمزيد من المعلومات ينظر: الجمعية العامة للامم المتحدة، مذكرة شفوية مؤرخة 26 نيسان/ ابريل 2007 موجهة الى رئيسة الجمعية العامة في البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة، الدورة الحادية والستون، البند 105(هـ) من جدول الاعمال، انتخابات لملء الشواغر في الاجهزة الفرعية وانتخابات اخرى: انتخاب اربعة عشر عضواً في مجلس حقوق الانسان، 1 ماي 2007، ص ص 2-3، 5-6.

(69) الامم المتحدة ، المصدر السابق، ص 5.

(70) شارك في هذه الانتخابات ثلاثة عشر حزب، جاء في الصدارة حزب المؤتمر الوطني الافريقي، ثم الحزب الوطني بنسبة 9.5%، حزب انكاثا 8.5%، الحزب الوطني الجديد 7%، الحركة الديمقراطية المتحدة 3.5%، الحزب الديمقراطي المسيحي-الافريقي 1.5%، الحزب الديمقراطي المسيحي المتحد 0.75%، المؤتمر الافريقي الجامع 0.75%، جبهة الحرية 0.75%، التحالف الاتحادي 0.5%، منظمة شعب ازانيا 0.25%، حركة الوحدة الافريقية 0.25% وجبهة الاقلية 0.25%، للمزيد من المعلومات حول انتخابات عام 1999 ونتائجها ينظر:
ناظم نواف الشمري واسراء احمد جياد، النظم الانتخابية دراسة التحول من النظام العنصري الى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب افريقيا 1994-2009، مجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 23، 2013، ص 13.

(71) خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص 140.

(72) Jonathan Farley, Southern Africa, R0utledge Taylor& Francis Group, London and New York,2008,p 122.

(73) Gabriel Tati, Op. Cit, p 426.

(74) Emma Ali Mohammad & Gustav Muller, Op. Cit , p794.

(75) Loren. B. Landau & D. Vigneswaran, Which Migration, What Development? Critical perspectives on European- African Relations,.2008. www.hanns-seidel-stifung.de.26 July 2016.

(76) Sarah Britten, One Nation, One Beer, The methodology of the New South South Africa in advertising Johannesburg,A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Humanities at the University of the Witwatersrand , Johannesburg, 2005, p 195.

(77) Gabriel Tati, Op. Cit, p 427.

(78) Jonathan Farley, Op. Cit, p 123.

(79) Ibid.

(80) Jonathan Crush, Migration in Southern Africa,A paper prepared for the Policy Analysis and Researh Programme of the Global Commission on International Migration, Vincent Williams Institute for Democracy in South Africa,September 2005, p 13.

(81) Gabriel Tati, Op. Cit, p 430.

(82) Loren. B. Landau & D. Vigneswaran ,Op. Cit.

(83) Adam. Hbib, Hegemon or Pivot: Debating South Africa's role in Africa, Paper presented at Centre for Policy Studies, in conjunction with the Open Society Foundation of South Africa, 2003, p 4-5.

(84) Emma Ali Mohammad & Gustav Muller, Op. Cit , p 795.

(85) للمزيد من المعلومات ينظر: Jonathan Klaaren,Op. Cit,pp 31-32.

(86) على الرغم من ان المادة 24 (1) من دستور جمهورية جنوب افريقيا لعام 1996 "ان لكل شخص الحق في التمتع ببيئة لا تضر بصحته او رفاهيته"، المادة 26(1) تنص على توفير الحماية "للجميع"، المادة 27(1) تنص على ان "لكل شخص الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الانجابية؛ بما يكفي من الغذاء والماء، والضمان الاجتماعي، بما في ذلك، اذا كانوا غير قادرين على اعالة انفسهم ومن يعولون، الحصول على المساعدة الاجتماعية المناسبة" للمزيد من المعلومات. ينظر:

Emma Ali Mohammad & Gustav Muller, Op. Cit, p796.

(87) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، افريقيا الجنوبية. على الموقع www.unncr.org.

(88) Samir Amin, "Migration in Contemporary Africa: A Retrospective View", in The Migration Experience in Africa , Eds: Jonathan Baker& Tade Akin Ain, Uppsala: Nordisk Afrikainstitutet,1995, p 35.

(89) Shula Marks, Industrialisation and Social Change in South Africa: African Class Formation, Culture and Consciousness, 1870-1930 .Harlow:LONGMAN, Eds: Richard Rathbone, 1982, P 153.

(90) Migrating for Work Research Consortium, Migration and employment in South Africa,statistical and econometric analyses of internal and international, migrants in statistics south Africa's labour market data, statistical analyses: Deborah Budlender ,independent Consultant, econometric analyses: Christine Fauvelle-Aymar, Department of economics, Universite de Tours, Research unit citeres umr , France, p 1.

(91) Veronika Bilger& Aibert Kraler, Industrialisation African Migrations, Historical perspectives and contemporary dynamics, Stichproben. Wiener Zeitschrift für Kritische Afrikastudien, No.8, 5. Jg, 2005, p 18.

(92) J.Creswell& V Plan Clark,Designing and conducting mixed methods research,2 nd ed, Thousand Oaks, CA:Sage,2011.

(93) Ibid.

(94) D. Mcdonald& R.Danso, Writing Xenophobia:Immigration and the Press in Post-Apartheid Suoth Africa Executive Summary, 2000. www.queensu.ca/samp/publications.1June 2017.

(95) Ibid.

(96) Y. L. Gumbu,COVID-19 and its impact on Zimbabwean immigrants in South Africa. Retrieved from. 22 October 2020. www.moderndipomacy.eu/ 2020/ 6/5/covid-19.

(97) T. Chekero,Suiffering and surviving beyond home borders: Experiences of Zimbabwean migrant Women in accessing health care services in Giyani, South Africa, Unpublished Masters Dissertation, University of Cape Town,2017, p 95.

(98) Republic of South Afric, South A frican Social Security Agency Act, Pretoria, Governmet PRINTERS, Act 9 of 2004.

(99) M. D. Mian & Otherś, Tackling Xenophobia: Are We Ther Yet? Baylor College of Medicine, Houston, TX, 2011,

(100) K. Sosibo, Xenophobia: What did we learn from 2008 ? Retrieved from, 2015. www.mg.co.za./article/2015-4-23.

(101) Republic of South Africa, Op. Cit.

(102) تستضيف المنطقة الجنوبية لجنوب افريقيا ما يقرب 534,000 شخص ممن تعنى بهم المفوضية، بما في ذلك حوالي 204,000 لاجئ واكثر من 281,000 طالب لجوء حتى منتصف عام 2018، معظمهم من منطقة وسط افريقيا والبحيرات العظمى وشرق افريقيا والقرن الافريقي وبلدان مجتمع تنمية الجنوب الافريقي، ورغم ان العديد من بلدان المنطقة دون الاقليمية تشهد نموا اقتصاديا، فان العديد منها لايزال يعاني من عدم المساواة، والفقر، والفيضانات الموسمية، والجفاف، ونقص الغذاء وضعف الحماية الاجتماعية، وكره الاجانب، وارتفاع معدل انتشار نقص المناعة، وتستمر الحركات المختلطة في الضغط على

انظمة اللجوء الوطنية، مما يؤدي الى تقييد سياسات الهجرة واللاجئين في المنطقة للمزيد ينظر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، افريقيا الجنوبية. على الموقع www.unncr.org

(103) Johannes Machinya, Migration and Politics in South Africa: Mainstreaming Anti-Immigrant populist Discourse, AHMR African Human Mobilty Review- Vo.8, N 1, JAN- APR 2022, P 60.

(104) Ibid, p 65.

(105) Audie Klotz, Migration after apartheid: deracialising South African foreign policy, Third World Quarterly, Vo 21, No 5, 2000, p 832.

(106) Jonathan Crush & David A. Mcdonald, eds, Transnationalism and New Africa,Kingston, Ontario: Southern African Migration Project(SAMP) and the Canadian Association of African Studies (CAAS), 2002, paper, Published online by Cambridge University Press: 23 May 2014, p 185.

(107) Gabriel Tati, Op. Cit, p 428.

(108) للمزيد من المعلومات حول ما تنصه مواد دستور جمهورية جنوب افريقيا حول الاخلاء ينظر
Emma Ali Mohammad & Gustav Muller, Op. Cit , pp 800-805.

(109) للمزيد من المعلومات حول هذا القانون والاحداث التي جرت في مدينة تشواني ينظر:
Ibid, p797.

(110) Emma Ali Mohammad & Gustav Muller,Op. Cit, p797.

(111) ينظر جدول رقم (1) وجدول رقم(2).

(112)Ibid, pp 804,810.

(113) Gabriel Tati, Op. Cit, p 430.

(114) Jonathan Crush, Op. Cit , p 8 ؛ Gabriel Tati, Op. Cit, p 433.

(115) Ibid.

(116) Gabriel Tati, Op. Cit, p 433.

(117) Ibid.

(118) Maxwell Zhira, The Migration of Zimbabweas to South Africa and their Working Living Condition 2000-2010, A thesis Doctor, University of Alberta, Department of History and Classics and Department of Political Science,2016, p 152.

(119) Ibid.

(120) Ibid, p 259.

(121) Johannes Machinya , Op. Cit , p 66.

(122) تعرض المهاجرين لهجمات عنيفة ومعادية للأجانب نتيجة لتفاعلاتهم مع مواطني جنوب افريقيا، توصف كراهية الاجانب بانها افعال ترتكب ضد الاخرين من قبل مجموعات او افراد وتتغلغل في جميع مجالات الحياة مثل مكان العمل والمدارس وغيرها من البيئات المجتمعية، وتشير التقارير الى مقتل اكثر من 60 شخصاً في هجمات معادية للأجانب في عام 2008، معظمهم من المهاجرين من موزنبيق، خلال الهجمات المعادية للأجانب ، يفقد المهاجرون ممتلكاتهم الثمينة ، اذ تنهب متاجرهم، وهذا له اثار اقتصادية على المهاجرين، على الجانب الايجابي، بشكل عام، يعيش المهاجرون في بيئة مناسبة في جنوب افريقيا، على سبيل المثال، يستأجر المهاجرون مساحات من مواطني جنوب افريقيا بغرض ادارة اعمالهم التجارية الخاصة، وفي بعض الحالات، يقوم المهاجرون بشراء الاراضي بغرض ادارة اعمال تجارية مثل المحلات التجارية ومساكن الايجار، ينظر،
M. D. Mian & Otherś, Op. Cit.

(123) Francis B. Nyamnjoh, Exorcising the demons within: Xenophobia, violence and statecraft in contemporary South Africa, Journal of Contemporary African Studies, Vol.32, N. 3, 2014, p 398.

(124) J. Bornman, South African parties jump to the right on migration, New frame, Available, 2018. www. Newframe.com.

(125) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 21/16. جنوب افريقيا، مجلس حقوق الانسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الثالثة عشرة، 21 ايار- 4 حزيران 2012، 7 مارس 2012، ص ص 11-12.

(126) Hanibal. Goitom, Citizenship Pathways and Border Protection: The Law Library of Congress, Global Legal Reseach Centre, Washington, March 2013, p 111. www.law.gov.
(127) Ettienne Hennop, Clare Jefferson & Andrew Mclean, The challenge to control South Africa's borders and borderline: Pretoria Instiute for Security Studies, 1998.www. dspade.africaportal.org:31 January 2017.
(128) Ibid.

(129) للمزيد من المعلومات ينظر:

Hussein Solomon, Contemplating the impact of illegal immigrants on the Republic of South Africa, Centre for International Political Studies, Pretoria: University of Pretoria, 2000,

(130) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 21/16. جنوب افريقيا، 7 مارس 2012، ص 4.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: الكتب

1- انور عبد الغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية، دار الريخ، الرياض، 1982.
2- الهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2009.
3- جودة حسين جودة، قارة افريقيا دراسة في الجغرافيا الاقليمية، دار المعرفة الجامعية، 2000.
4- رولاند اوليفر وجون فيج، موجز تاريخ افريقيا، ترجمة: دولت احمد صادق، مراجعة: محمد السيد غلاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965.
5- زهير علي احمد النحاس، تاريخ العالم الثالث، جامعة الموصل، كلية الاداب قسم التاريخ، د.ت.
6- محمد ابراهيم حسن، جغرافية افريقيا الطبيعية والبشرية ومظاهرها الاقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
7- محمد رياض وكوثر عبد الرسول، افريقيا: دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي، 2015.

ثانياً: البحوث

1- ايهاب حسين علي حسين العجيلي وطارق نجم عبد الواحد كاظم، جنوب افريقيا والتميز العنصري غاندي ونلسن مانديلا انموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مج 25، العدد 4، 2017.
2- حاج سودي محمد وبطيمي حسين، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي "الجزائر انموذجا"، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، مج 23، العدد 2، 2021.
3- خلود محمد خميس، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي: (الامارات انموذجا)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الثامن والاربعون،2011.
4- سيف معتز عمر وناظم رشم معتوق، موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا بين عامي (1977-1979)، مجلة دراسات تاريخية، ملحق العدد 33-كانون الاول 2022.
5- عباس غلام حسين، حرب البوير: عرض لوقائعها واحداثها في منشورات مجلتي الهلال والمقتطف دراسة تاريخية 1899-1902، مجلة دراسات تربوية، العدد 53، 2021.
6- علي حسين علي سعيد، جنوب افريقيا- دراسة في التطور السياسي من الاستعمار حتى الاستقلال، جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم التاريخ، 2009.
7- محمد البشير الاعور، سياسات ادارة التعدد اللغوي في جنوب افريقيا، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد الحادي عشر، 2017.
8- مراد بن قيطة ومحمد امين بن جيلالي، تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثرها على التنمية في شمال افريقيا، مجلة دفاتر المتوسط.
9- ناظم نواف الشمري واسراء احمد جياد، النظم الانتخابية دراسة التحول من النظام العنصري الى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب افريقيا 1994-2009، مجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 23.
10-هاجر اشرف عمر عبد الرحيم، توزيع السكان في جمهورية جنوب افريقيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة القاهرة-كلية الدراسات الافريقية العليا، شعبة البحوث الجغرافية، يناير 2023.

11-وحدة الشؤون الافريقية والتنمية المستدامة، من افريقيا الى اوروبا "الهجرة غير الشرعية وسياسات التعامل معها"، سلسلة دراسات عن الهجرة غير الشرعية (2)، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان.

ثالثاً: التقارير والوثائق

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 21/16. جنوب افريقيا، مجلس حقوق الانسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الثالثة عشرة، 21 ايار- 4 حزيران 2012، 7 مارس 2012.
2- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مذكرة شفوية مؤرخة 26 نيسان/ ابريل 2007 موجهة الى رئيسة الجمعية العامة في البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة، الدورة الحادية والستون، البند 105(هـ) من جدول الاعمال، انتخابات لملء الشواغر في الاجهزة الفرعية وانتخابات اخرى: انتخاب اربعة عشر عضواً في مجلس حقوق الانسان، 1 ماي 2007.
3- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، افريقيا الجنوبية. على الموقعwww.unncr.org
4- الامم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، وثيقة اساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف جنوب افريقيا، 26 تشرين الثاني 2014 .

رابعاً: الشبكة الدولية المعلوماتية (الانترنت)

1- محمد فؤاد رشوان، الهجرة غير الشرعية في شرق افريقيا..الاسباب والنتائج. 2019/10/7.على الموقع www.pharostudies.com

المصادر الاجنبية

First:Boohs

1- G. Tati, the Immigration issues in the post-apartheid South Africa: Discourses, policies, and social repercussions, Population Studies and Demography Programme, Statistics Department, University of the Western Cape, 2008. www.doi.org.
2- Hair Shoran Chhabra, South Africa Foreign Policy, New Delhi published by Africa publication,1997.
3- Hanibal. Goitom, Citizenship Pathways and Border Protection: The Law Library of Congress, Global Legal Reseach Centre, Washington, March 2013. www.law.gov.
4- J.Creswell& V Plan Clark,Designing and conducting mixed methods research,2 nd ed, Thousand Oaks, CA:Sage,2011.
5- Jonathan Farley, Southern Africa, R0utledge Taylor& Francis Group, London and New York,2008.
6- Samir Amin, “Migration in Contemporary Africa: A Retrospective View”, in The Migration Experience in Africa , Eds: Jonathan Baker& Tade Akin Ain, Uppsala: Nordisk Afrikainstitutet,1995.
7- Shula Marks, Industrialisation and Social Change in South Africa: African Class Formation, Culture and Consciousness, 1870-1930 .Harlow: LONGMAN, Eds: Richard Rathbone, 1982.
8- T Inoguchi & S Fujii, The quality of life in Asia: A comparison of quality of life in Asia, Springer, New York, 2013.

Second: Undergaduat Theses

1- Maxwell Zhira, The Migration of Zimbabweas to South Africa and their Working Living Condition 2000-2010, A thesis Doctor, University of Alberta, Department of History and Classics and Department of Political Science,2016.

2- Sarah Britten, One Nation, One Beer, The methodology of the New South South Africa in advertising Johannesburg, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Humanities at the University of the Witwatersrand , Johannesburg, 2005.
3- T. Chekero, Suiffering and surviving beyond home borders: Experiences of Zimbabwean migrant Women in accessing health care services in Giyani, South Africa, Unpublished Masters Dissertation, University of Cape Town,2017.

Third:Periodica

1- Adam. Hbib, Hegemon or Pivot: Debating South Africa's role in Africa, Paper presented at Centre for Policy Studies, in conjunction with the Open Society Foundation of South Africa, 2003.
2- Audie Klotz, Migration after apartheid: deracialising South African foreign policy, Third World Quarterly, Vo 21, No 5, 2000.
3- Ben Schiff, The Afrikaners after Apartheid, Current History, Vol. 95, No. 61, May 1996.
4- Ettienne Hennop, Clare Jefferson & Andrew Mclean, The challenge to control South Africa's borders and borderline: Pretoria Instiute for Security Studies, 1998.www. dspade.africaportal.org:31 January 2017.
5- Emma Ali Mohammad & Gustav Muller,The illegal eviction of undocumented foreigners from South Africa, African Human Rights Law Journal,19, 2019.
6- Francis B. Nyamnjoh, Exorcising the demons within: Xenophobia, violence and statecraft in contemporary South Africa,Journal of Contemporary African Studies, Vol.32, N. 3, 2014.
7- Hussein Solomon, Contemplating the impact of illegal immigrants on the Republic of South Africa, Centre for International Political Studies, Pretoria: University of Pretoria, 2000.
8- Jonathan Crush & David A. Mcdonald, eds, Transnationalism and New Africa, Kingston, Ontario: Southern African Migration Project(SAMP) and the Canadian Association of African Studies (CAAS), 2002, paper, Published online by Cambridge University Press: 23 May 2014.
9- Jonathan Crush, Migration in Southern Africa, A paper prepared for the Policy Analysis and Researh Programme of the Global Commission on International Migration, Vincent Williams Institute for Democracy in South Africa, September 2005.
10- Johannes Machinya, Migration and Politics in South Africa: Mainstreaming Anti-Immigrant populist Discourse, AHMR African Human Mobilty Review- Vo.8, N 1, JAN-APR 2022.
11- Jonathan Klaaren, Historical Overview of migration in South Africa, 2017 www.first/Juta/juta/Immigration-Lawch02.
12- M. D. Mian & Otherś, Tackling Xenophobia: Are We Ther Yet? Baylor College of Medicine, Houston, TX, 2011.
13- Migrating for Work Research Consortium, Migration and employment in South Africa,statistical and econometric analyses of internal and international, migrants in statistics south Africa's labour market data, statistical analyses: Deborah Budlender ,independent Consultant, econometric analyses: Christine Fauvelle-Aymar, Department of economics, Universite de Tours, Research unit citeres umr , France.

14- Veronika Bilger& Aibert Kraler, Industrialisation African Migrations, Historical perspectives and contemporary dynamics, Stichproben. Wiener Zeitschrift für Kritische Afrikastudien, No.8, 5. Jg, 2005.

15- Wim Louw, Electoral reform and South Africa, The Journal of the Helen suznan Foundation, issue 24,November 2014.

16- WORLD BANK GROUP, Clmate Risk Country Profile South Africa, Washington, 2021, p. www.worldbank.org

Fourth:The International Information Network

1- D. Mcdonald& R.Danso, Writing Xenophobia:Immigration and the Press in Post-Apartheid Suoth Africa Executive Summary, 2000. www.queensu.ca/samp/publications.1June 2017.

2- K. Sosibo, Xenophobia: What did we learn from 2008? Retrieved from, 2015. www.mg. co.za./article/2015.

3- J. Bornman, South African parties jump to the right on migration, New frame, Available, 2018. www. Newframe.com.

4- Y. L. Gumbu,COVID-19 and its impact on Zimbabwean immigrants in South Africa. Retrieved from. 22 October 2020. www.moderndipomacy.eu/ 2020/ 6/5/covid-19.

5- Republic of South Afric, South A frican Social Security Agency Act, Pretoria, Governmet PRINTERS, Act 9 of 2004.

6- Loren. B. Landau & D. Vigneswaran, Which Migration, What Development? Critical perspectives on European- African Relations,.2008. www.hanns-seidel- stifung.de.26 July 2016.

7- Rosemary Nyikadzino, the Psycho-Social 3 Effects of Xenophobia on Immigrats Living in Townships in Johannesburg, Gauteng, South Africa ,2023.www.rsisinternational.org..